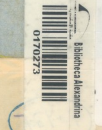
كتب قومية
مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر



الديمقراطية

من أقوال

الرئيس جمال عبد الناصر





من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الأول

****

الطريق الى الديمقراطية

- كفاح الشعب المصرى من اجل الديمقراطية السليمة .
- الديمقراطية تاكيد لسيادة الشعب .

كفاح الشعب المصري
من اجل الديمقراطية السليمة

كافح الشعب المصري طويلا ضد السيطرة المعتدية الأجنبية والسيطرة المستغلة الداخلية ، وفي اواخر القرن الثامن عشر قام الشعب المصري يطالب بحريته وبحقه في الحياة الحرة الكريمة .

قام الشعب وطالب الأمراء والمماليك بأن يشترك في حكم الوطن وفي تصريف أموره ، ولكنهم رفضوا ؛ لكن الشعب اجبر الأمراء على أن يطيعوا رغبته وأن يلبوا ارادته ، ووقع الأمراء في أواخر القرن الثامن عشر وثيقة بناء على رغبة الشعب ؛ قالوا في هذه الوثيقة : ان الامراء تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه الناس .

وانعقد الصلح على شروط منها : أن يكفوا ويكف اتباعهم عن امتداد أيديهم الى اموال الناس وأن يسيروا في الناس سيرة حسنة .

واطمان الشعب وأمن بعد أن وقع الأمراء هذه الوثيقة الى انهم سيطبقونها والى أنهم سيكفون اتباعهم عن امتداد ايديهم الى أموال الناس والى انهم سيسيرون بالناس سيرة حسنة . ولكن هل اتبع الأمراء هذه الوثيقة ؟.. هل عملوا بما وقعوا عليه ؟.. لقد اطمأن الشعب وخدعه الأمراء .. فساروا سيرتهم الأولى مرة أخرى ليستبدوا بالشعب وبحقه في الحياة وبحريته ويستبدوا بإرادته فاستبدوا وسيطروا وتحكموا .

فهل استكان الشعب واستسلم ؟ .. لم يسلم أبدا .. ولكنه كافح نضالا مريرا طويلا من اجل الحرية التي نادى بها ونادى بها آباؤه وأجداده واستمر في الكفاح والنضال حتى كانت سنة ١٨٠٥ ، حينما كافح ضد سيطرة الوالي التركي وطالبه بأن يشترك الشعب في حكم نفسه بنفسه وطالبه الشعب بأن يقيم دستورا ليدير به شئون البلاد .

ولكن الوالي العثماني قال : انني هنا والي بأمر السلطان ولا يمكن أن ألبي رغبة الفلاحين .

فاجتمع الشعب وعلماؤه وقرروا عزل الوالي وقال الوالي : أنا لا يمكن ان أعزل الا بأمر من السلطان ولا يمكن ان أعزل بأمر من الفلاحين .

فكتب ممثلو الشعب وثيقة بعزل الوالي التركي واثبتوا حقهم الدستوري في هذا وكانت الوثيقة تقول : ان للشعوب طبقا لما جرى العرف به ، ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية ، الحق في ان يقيموا الولاة ولهم ان يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل او ساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة . وعزلوا الوالي ، وأقاموا « محمد على » ولقد أقام الشعب يومئذ « محمد على » كحاكم جمهوري .

ولا باس ولا ملامة على الشعب ان نكث محمد على بالعهد فليس هو أول من خان العهود المقطوعة ولم يكن آخر الخائنين .. لقد ولى الشعب « محمد على » الولاية بارادته ولكن «محمد على» استبد وطغى وصمم على أن يحكم سواء أكان حكمه من ارادة الشعب ام ضد ارادة الشعب فاستمر الشعب في نضاله من اجل حقه في الحياة والحرية .

وقام عرابي سنة ١٨٨١ وطالب الخديو بأن يحقق للشعب

حريته وحقه فى الحيــاة الكريمة وبحقه فى أن يقـر الضرائب والقوانين ولكن الخديو رفض واستعان بالقوة الأجنبية فـكان الاحتلال البريطانى .

ولكن الشعب لم يستسلم ولم يسلم .. انما كافح بعزم وايمان لاضد السيطرة المستغلة الداخلية فحسب ولكن ضـــد العدوان الخارجى واستمر الشعب رغم المآسى ورغم العذاب وما قاسى من ضروب الأحوال والبطش . . استـمر الشـعب يحارب ويـكافح ويناضل بعزم وصبر وايمان .

فقامت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ بعد كفاح طويل ضد العدوان الخارجى وضد السيطرة الداخلية .. قامت هذه الثورة تطالب بدستور يقرر حق الشعب فى الحيــاة والحرية ويحقق للشعب ديمقراطية سليمة .

وكافح الشعب واستشهد من أبنائه من استشهد وسجن من سجن وعذب من عذب .

ثم أعلن دستور سنة ١٩٢٣ وكان هذا الدستور منة أعطيت له ومنحة من الملك وحتى هذه الوثيقة نكثوا بها واستبدوا بالشعب وآماله .

ولم تغن الشعب هذه الوثيقة المـكتوبة شيئا فاستمر يكافح كفاحا طويلا فان الدستور الذى أعلـن سنة ١٩٢٣ كان دسـتورا استخدمت بواسطته كل الوسائل التى تتحكم فى هذا الشعب .

لقد اعتبر القصر والأحزاب والاقطـاعيون أن الدستور وثيقة شرعية يثبتون بها الاقطاع والرشوة والفساد والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى .. واتخذ الاستعمار من هـــذه الوثيقة ايضا وسيلة حتى يمكن لنفسه فى هذا الوطن فهل خدع المواطنون ؟

ان المواطنين الذين وثقوا فى سنة ١٩٢٣ بالدستور اطمأنوا، ولكنهم لم ينخدعوا ولم يسلموا ولم يستسلموا ، فكافحوا كفاحا طويلا مريرا من اجل حقهم فى الحياة والحرية حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتحقق للوطن حقه في الحرية وفى الحياة وقررت مبادئها الستة .. انها تهدف الى «اقامة حياة ديمقراطية سليمة» .

كانت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ ، تتويجا لكفاح المواطنين بنصر عظيم حتى يتولى امره بنفسه وحتى يمسك زمام شانه بيده .. ولكن الشعب استلهم العظة من ماضيه فقرر الا يخدع كما خدع فى ايام ابراهيم بك ، وفى ايام محمد على ، فلم يطمئن الى الأمراء أو الى الحكام ، لم يطمئن ابدا كما اطمان فى الماضى .. ولم يثق كما وثق فى الماضى ولكنه قرر أن يستمر فى كفاحه .

واعلنت الثورة فى ول يوم من ايامها .. انها تهدف الى اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، لينظم الشعب أمور هـذا الوطن بنفسه وبارادته .

ولم تكن الطريق سـهلة ، بل لقد قابلت الثورة طريقا شاقة وصعبة ، لانها قررت الا تخـدع والا تطمئن ، فجابهت الحـكام والأمراء ، واصطدمت الثورة مع الحكام ومع الأمـراء لأنها كانت تتسلح بالشك ولم تستكن الى الاطمئنان والى الثقة .

فاعلنت الثورة فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ انها لاقت المصاعب والمشاق الكبيرة من الحكام السابقين ومن الحزبيين ومن الأحزاب وأنها حتى يمكن أن تحقق الاهداف التى قامت من أجلها لابد لها من فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦

وفى هذه الفترة تمهد الثورة الطريق وتقضى على المخـادعين والمضللين ، واصدرت الثورة فى ١٦ من يناير سـنة ١٩٥٣ بيانا يقول :

« لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من ايمانها الكامل بحق جميع المواطنين فى حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولما كان اول اهداف الثورة هو اجلاء الأجنبى عن ارض الوطن ولما كنا آخذين الآن فى تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير به الى غايته مهما تكن الظروف والعقبات فاننا كنا ننتظر من الاحزاب ان تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن اساليب السياسة المخربة التى أودت بكيان البلاد وفرقت وحدتها ومزقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وادعياء الوطنية .. ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩ تريد ان تسعى سعيها ثانية بالتفرقة فى هذ الوقت الخطير من تاريخ الوطن » .

وإذن فان الثورة حينما قامت سنة ١٩٥٢ لم تطمئن ولم تثق كما اطمأنت الثورات السابقة ، مثل ثورة سنة ١٩١٩ ، او ثورة عرابى ، وثورة الشعب ضد الوالى التركى ، وثورة الشعب ضد ابراهيم بك ومراد بك ايام المماليك ولكنها اخذت من الماضى عظة وعبرة وتسنحت حتى تقضى على جميع الاسباب التى يمكن ان تسير بهذه الثورة الى الانحراف .

وسارت الثورة فى طريقها لتحقق للوطن اساسا متينا نظيفا ؛ وتخلص الوطن من الرجعية ومن الاستعمار وأعوانه .. وسارت الثورة وهى ترمى مبادىء الانسانية وهى تهدف الى اقامة مجتمع وطنى سليم تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية لا مكان فيه لسادة ولا مكان فيه لعبيد بل كلنا أحرار فى هذا الوطن .. كلنا نشعر بالحرية وبالمساواة .

صـــارت الثورة وهي لا تثق ولا تطمئن ؛ لا تثق في كتـابة الوثائق ولا تطمئن لتوقيع العهود ، فقد خدعنا كثيرا في الماضي ، ولابد ان ناخذ من ماضينا عبرة لمستقبلنا .

سارت الثورة لتحقق الاهداف التي اعلنتها منذ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وكانت هـــذه الاهداف هي تحقيق أحـــلام الشـــعب وأمانيـــه .. واحـــلام من كافحوا واستشهدوا من ابنائه واماني آبائنا وآمال اجدادنا .

قامت الثورة وهي تهـــدف الى اقامة مجتمـــع وطني قوي تسوده العدالة وترفرف عليه الرفاهية وكان الهـــدف الأول هو القضاء على الاستعمار واعوانه .

ولكننا اصطدمنا بأعوان الاستعمار .. وتبينت انهم خطر على الشعب بل اشد خطرا من الاستعمار .. فان الاستعمار لا يمكن أن يثبت اقدامه الا مستندا على اعوانه من أبناء هـــذا الوطن ..
فاتجهت الثورة الى اعوان الاستعمار لتقتلعهم من جذورهم ..
هؤلاء الذين باعوا بلدهم للشيطان لقاء دراهم معدودات .

وحينما قضت عليهم استطاعت ان تقضي على الاستـــعمار ..
لقد ترنح الاستعمار ولم يجد بين أراضي هذا الوطن من يســـنده فاستسلم الاستعمار .

واليوم ونحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخ وطنـــنـــا لن ننسى الماضي ابدا بل سناخذ من الماضي عظة وعبرة .

سنتسلح بتاريخ الماضي وأحداثه .. لن نخدع ولن نضلل مرة أخرى ولـــكنا سنحمي ما حققنـــا من المكاسب والانتصارات ولن يخدعنا الاستعمار ولن يكون هناك أبدا اعوان بيننا للاستعمار لأن الشعب قد تولى امره بيده واصبح هو الذي يمثل السلطة العليـــا في هذا الوطن .

وكان لابد ان نعمل على القضاء على الاقطـاع .. الذى تحكم فينا والذى تحكم فى اراضينا والذى تحكم فى حريتنا . ولم يكن هدفنا من القضاء على الاقطاع ان نملك الناس وان نملك الفلاحين فقط ؛ فان ارض مصر لا يمكن أن تملك جميع ابنائها ، ولكننا كنا نهدف فى الحقيقة الى الحريةوالىالتحرير .. حرية النفسوحرية الفرد ؛ اذ لا حرية فى بلد اذا لم يكن ابناؤه احرارا .. ولا يمكن أن نشعر بالحرية اذا كان افراد هذا الوطن يشـــعرون بالذل .. ويشعرون بالاستعباد .

اتجهنا الى القضاء على الاقطاع واستطعنا بعد معركة طويلة شاقة أن نقضى على الاقطاع واستطاع ابناء هذا الوطن جميعا ان يشعروا بأنهم احرار .. ليسوا ملكا لأحد .. ليسـوا ملكا لاقطاعى .. أو ملكا لصاحب الأرض او ملـكا لصاحب جاه .. لن يهددوا فى رزقهم .. او فى قوت يومهم .. ولن يهددوا فى عيشهم .

اننا بهذا نعمل على خلق مجتمع تسوده الحرية الحقيقية .. لا الحرية الزائفة .. الحرية التى يشـعر بها الفلاح فى أرضه ؛ والعامل فى مصنعه ، والموظف فى عمله .

هذه هى الحرية ، ولا يمكن أن نقول : ان هناك ديمقراطيـة سليمة وان هناك برلمانا ؛ وان هناك دستورا ، اذا كان الفرد لا يشعر بحريته واذا كان الفرد مهددا فى رزقه ، واذا كان الفرد مهددا فى عيشه واذا كان الفرد مهددا فى يومه أو غده .

١٦ يناير سنة ١٩٥٦
من خطاب المؤتمر الشــعبى
بميــدان الجمهــورية ـ القــاهرة

الديمقراطية تاكيد

لسيادة الشعب ..

ان الديمقراطية هى تاكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل .. مجتمع العدل وتكافؤ الفرص .. مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية فى هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية .. والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ، ووضوح الرؤيا امامه بفعل الصدق مع النفس . قد مكنه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم ان يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته ، وبالتالى ان يوجه هذه القدرات والامكانيات نورن لتحقيق الحرية.

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف ، وانما كان بداية العمل الحقيقي .. وكان مجرد مركز اكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من اجـل الحرية الحقيقية وضمانها طول عمره على ارضه الى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو : لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟.

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو : ان هذه الارادة لا يمكن ان تكون لغير هذا الشعب ، ولا يمكن ان تعمل لغير تحقيق أهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ انما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السـلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحـل فى تجارب الامم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ، ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصـار لها ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ ان اهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة بينهما والتعاون تفرضهما تبادل المنـافع والمصالح على حسـاب الجماهير .

ان هــذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية استوفت حقوقها .

لكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما وبعد فوات الاوان فى كثير من الاحيان انها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى . ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينهما وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولاتملك أية حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما بتخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التى توصل اليهـا غيرها ، فان ذلك تعصب لا تقــدر أن تتحمل تبعاته ، وان ارادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارســتها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة الى ان تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة فى خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معركة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى ممارسة الحياة على ارضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم كشأنها فى حياة الأفراد طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية اى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية اى الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى على اى مضمون اقتصادى .. ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط وانما مالبثت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها . فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى اى وقت وفقا لمصالحه .

ان ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الديمقراطية الرجعية والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها بالاستعمار او توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة ان نجد الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية وفى ظل ماكان يسمى بالاستقلال الوطنى لاتستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها فى بعض الاحيان لم

توجد الا بمشورته وبامره بلّ وصل الحال فى احدى المرات انهـا جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الـكبرى فى ديمقراطيـة الرجعيـة ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية او للحرية فى صورتها السياسية من غـير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التى لاتقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضـاع الاقتصـادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصـالح المتحكمة فى هذه الاوضـاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصـادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السـياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصـادية لرأس المال المستغل .

ولقـد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبـل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل . وكان محتما أن تكون الاشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وراس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم يتورع عن ان يرفع فى غير مواربة شعار أن الحكم يجب ان يكون لأصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار اكثر من

اعتراف ضمنى بالعزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على اى حال مهما بلغت درجة الايلام فيه كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع راس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا فى السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة او بالارهاب حتى تقبل او تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

« الميثاق الوطنى »

الفصل الثاني

****

ديمقراطية الرجعية

- درس في الماضي
- الديمقراطية المزيفة
- لماذا انتكست ثورة ١٩١٩
- الأحزاب والاستعمار
- الديمقراطية بعد ثورة ١٩١٩
- معارك ضد الديمقراطية المزيفة
- مفهوم الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢
- لماذا لم نتتبع الأحزاب
- ديمقراطية الماضي
- مجتمع ديمقراطي متحرر من الاستغلال

دروس فى الماضى !

ان الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها وتكرانها لذاتها فى سبيل الوطن كله .

والثورة الاجتماعية ، من اول مظاهرها ، تزلزل القيم وتخلخل العقائد ، وتصارع المواطنين مع انفسهم افرادا وطبقات ، وتحكم الفساد والشك والكراهية والأنانية .

وبين شقى الرحى هذين ، قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين! ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتفانى فى الهدف . وثورة تفرض علينا — برغم ارادتنا — أن نتفرق ، وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا الا فى نفسه .

وبين شقى الرحى هذين — مثلا — ضاعت ثورة ١٩١٩ ولم تستطع أن تحقق النتائج التى كان يجب ان تحققها الصفوف التى تراصت فى سنة ١٩١٩ تواجه الطغيان ، لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها افراد وطبقات .

وكانت النتيجة فشلا كبيرا ، فقد زاد الطغيان بعدها تحكما فينا سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة ، او بصنائع الاحتلال المقنعة التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعد ابنه فاروق ولم يحصد الشعب الا الشكوك فى نفسه ، والكراهية والبغضاء والأحقاد فيما بين افراده وطبقاته .

شحب الأمل الذى كان ينتظر أن تحققه ثورة ١٩١٩

ولقد قلت شحب الأمل ، ولم اقل تلاشى ، ذلك لان قوى المقاومة الطبيعية التى تدفعها الآمال الكبيرة التى تراود شعبنا ، كانت لا تزال تعمل عملها وتستعد لمحاولة جديدة .

« فلسفة الثورة ص ٢١ »

الديمقراطية المزيفة !

ولقد رايتم كيف زيف الاستعمار ديمقراطيتنا فكانت مسخا ومشوهة وكيف حارب محاولتنا لاقامة حياة دستورية ، فراينا سلسلة من المهازل تمثل باسم الدستور ونسى الجميع او تناسوا ان كل سلطة مصدرها الشعب وانه لايحق لقوم مهما كانت تقاديرهم أن يتحكموا فى مصير شعب الا برضاء ابنائه ، اننى اعلن ان ماتزل بالمجتمع المصرى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات انما يرجع الى سبب واحد هو جهل كل فرد بحقوقه وتجاهلها وتناسى كل فرد لواجباته .

لقد قامت هيئة التحرير(١) لتغرس فى النفوس ان الناس جميعا قد خلقوا متساوين وان الخالق سبحانه وتعالى قد منحهم حقوقا لا تنتزع ولتامين هذه الحقوق تتكون من الناس حكومة تستمد سلطانها من رضا الشعب المحكوم .

« ٢٢ فبراير ١٩٥٣ الاحتفال بافتتاح
هيئة التحرير بشبين الكوم »

---

(١) قامت هيئة التحرير فى ٢٣ من يناير صنة ١٩٥٣ كاول تنظيم شعبى بعد قيام الثورة وادت دورها فى النضال الوطنى من معركة تحرير الوطن .

لماذا انتكست
ثورة ١٩١٩؟!

ونحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخنا ويجب أن تأخذ من ماضينا عبرة . ففي عام ١٩١٩ قامت ثورة في مصر جمعت جميع أبنائها من أجل الأهداف الكبرى الاجتماعية والتخلص من الاستعمار . واستطاع الشعب ان يجبر الملك الفاسد والاستعمار وأعوانه على ان يطاطئوا الرءوس . وسارت بعد أن اعتقدت أنها حققت ماتصبو اليه واعلن دستور ١٩٢٣ ، وكان هذا الدستور ثمرة كفاح الشعب واستشهاد أبنائه . ولم يكن دستور ١٩٢٣ منحة منهم كما قالوا ، ولكن الشعب استطاع بجهاده وكفاحه ان يجبرهم على أعلان الدستور ولكن هل طبق ؟ لقد كان دستور ١٩٢٣ خدعة .. كان الشعب يمثل اهدافا واحدة قوية .. وآمالا واحدة . لأن الشعب الذى قام بالثورة كان يهدف الى عدالة اجتماعية نظيفة . ولكن القيادات انقسمت فكل منهم يريد أن يستغل الشعب من أجل تحقيق سلطة أو سلطان .. ومن أجل الاستبداد السياسى .

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ ولم يكن الشعب هو السبب ولكن هؤلاء الذين كانوا يطمعون فى الاستغلال والتحكم فى الشعب .

كان هؤلاء هم السبب الأول والرئيسى فى انتكاس ثورة ١٩١٩ لقد تناسوا الاهداف التى قاموا من اجلها فى ثورة ١٩١٩ وانتهت الى الأحقاد والحزبية والانقسام وقاسى الشعب من الاستبداد السياسى والاقتصادى . وتمادت الاقلية فى جمع المال والثروات وتم كل هذا تحت اسم الدستور والديمقراطية .

واليوم ونحن نمر بتجربة جديدة لن تطبق مافات ولن يعيد التاريخ نفسه فكل فرد من ابناء الشعب كله يشعر انه مهدد فى

حياته . وكانت حرية زائفة وبرلمانية زائفة ، واللعبة البرلمانية التى ادخلها علينا الاستعمار ليلعب بنا ويتحكم فينا ويفرقنا .

اننا لن نمكن للاساليب الاستعمارية من ان تعمل مرة اخرى بيننا . ولن نمكن الاستبداد أو الاستغلال ان يقوم مرة أخرى . ان هذه الثورة التى قامت عام ١٩٥٢ هى ثورة اجتماعية وثورة سياسية وهى التى ستحقق الاهداف الاجتماعية والسياسية ولن نسمح للظلم الاجتماعى ولا للاستبداد السياسى ان يعودوا ولكننا سنعمل على اقامة حياة ديمقراطية سليمة وحياة اجتماعية نظيفة ولذلك قضينا على الحزبية البغيضة التى كانت تتحمل الوزر الاكبر فمكنت للفساد ومكنت للاستعمار ونسيت الشعب .

لقد آلينا على انفسنا ان نتلافى الأخطاء ونعمل على قيام وحدة قوية تعمل للجماعة ولا تعمل للفرد . فاعلنا ان ابناء الوطن جميعا يكونون اتحادا قوميا يعمل للجماعة لا للأقلية او الأفراد او الظلم الاجتماعى أو الاستبداد السياسى .. اتحاد يعمل لاقامة حياة اجتماعية نظيفة لا لفئة من الناس تتحكم وتستبد وتستغل النفوذ والسلطان . ولكن لاقامة عدالة اجتماعية للوطن من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه ، وسنسير جميعا متحدين متكاتفين لنحقق الثورة الاجتماعية والسياسية .

وقد آلت الثورة على نفسها ان تقضى على الاستبداد وعلى الظلم السياسى والاجتماعى .

لقد وجدنا ان جميع التشكيلات والتنظيمات السياسية لم تكن ابدا تهدف الى مصلحة الوطن بل الى مصلحة فئة قليلة من ابناء الشعب .

كانت الحرية علما للاستغلال والديمقراطية الزائفة والاستبداد واننا اليوم ونحن نطوى مرحلة من مراحل حياتنا الثوريه ونبدا مرحلة جديدة لابد ان ننظم حياتنا على اسس جديدة سليمة .

قضينا على الاقطاع واستغلال النفوذ والتحكم والسيطرة وبعد أن هدمت الاصنام التى عاثت فسادا فى هذا الوطن والتى كانت تنادى بالحرية وهى لاتعلم من الحرية الا اسمها .. هدمت الاصنام والاحزاب التى تحكمت فينا .

ونبدأ اليوم فى بناء متين لايكون بناء خاويا ولن يكون هـذا البناء للسيطرة او استغلال النفوذ مرة اخرى .. لن يحمل البناء من الحرية اسمها ولكن سيحمل حقيقتها ويكفل للفرد حريته فى رزقه .

ان الحـرية التى نتمناها ونصبو اليها هى حرية الـرزق وحرية الفرد .. حرية العمل .. ولهذا نستطيع ان نقول ان هناك حرية حقيقية .

وبهذا سنكون جميعـا اتحادا شعبيا يعمل لتدعيم الثـورة السياسية والاجتماعية واقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة ويعمل على سـد الفـراغ السياسى الذى تولد عن انهيار الحياة السـياسية الفاسدة وبهذا نكون قد بدأنا حياة ديمقـراطية سليمة لمصلحة الجماعة .. لمصلحة الأغلبية التى حرمت من حقها فى الحيـاة .

٢١ يناير سنة ١٩٥٦
القيت فى وفد أبناء الشرقيه ـ القاهرة

الاحزاب .. والاستعمار

لقد اتبـع الاستعمار البريطانى فى بلادنا سياسته التقليدية فرق تسـد ..

لقد فرق فعلا وساد فعلا .. وعمل على انقسام البلاد الى شيع واحزاب . كان يضرب حزبا بحزب . وشيعة بأخرى حتى ثبت نفوذه

واستطاع بعد ان كان يحكم البلاد حكماً مباشراً عن طريق القسر والاكراه أن يحكمها بوساطة صنائعه من مختلف البيئات والاحزاب وهؤلاء الصنائع كانوا طبقة معترفا بها في تعادل ميزان القوى الداخلية ، كانوا ينفذون رغبات الاستعمار بل كانوا يسبقونه الى التكهن برغباته والتنافس فى تنفيذها . كان هدفهم تحقيق مصالح الاستعمار أولا ، وتحقيق مصالحهم الذاتية ثانيا وكانت مصالحهم ومصالح الاستعمار وثيقة الصلة والارتباط ولهذا لم تنجح ثورة ١٩١٩ . بل حدث انتكاس لها وضاعت هدرا دماء المصريين الذين قتلوا فى سبيلها برصاص الانجليز .

فأخذت الانقسامات تزيد وتتسع بين القيادات المختلفة وكلما تزايدت الانقسامات واختلفت القيادة تمكن الاستعمار من شد أزر صنائعه واعوانه فكانوا يكسبون الجولات فى المعارك التى يخوضونها وكل معاركهم على الحكم وقد دفع ذلك اناسا كثيرين من اصحاب المبادىء الى الالتجاء للاستعمار علهم يجدون عنده فرصة .. وبذلك سقطت جميع القلاع الوطنية وانهارت عناصر المقاومة تحت وطأة الاستعمار والسبب الاساسى فى حرصنا على قيام الحياة النيابية هو الا يتجه المجتمع الى السلبية بل يتجه الى الايجابية فلا يعتمد فى تسيير اموره على مجلس الثورة بل يكون الشعب كله مجلس ثورة يشترك بجميع افراده فى الحكم بوساطة ممثليه فى مجلس الامة .

فالسلبية شديدة الخطر على مستقبلنا ، فان الوطن لا يتالف من أشخاص بذاتهم ولا يتكون فجأة فى وقت معين ، بل يتكون من تعاقب أجيال وتفاعل احداث وتتابع اشخاص .. وقت يمضى ووقت يجىء .. شخص يمضى وشخص يجىء ويجب ان يكون فى الامة من يتولى القيادة ومن يستعد لتولى القيادة .. الحياة الديمقراطية هى التى تتيح الفرصة لاظهار الكفايات التى تحتاج اليها البلاد فى قيادة امورها .

انني أومن أن في بلدى كفايات ممتازة لم تتح لها الظروف ان تظهر وتأخذ مكانها الجدير بها في خدمة البلاد ، الحياة النيابية هي التي تسلط الضوء على هذه الكفايات فتظهر وتستطيع البلاد أن تفيد منها . ان الدور الرئيسي للحياة النيابية هو تكوين طبقة من القادة الأكفاء لتحقيق اهداف ثورة الشعب ، والحياة النيابية تتيح الفرصة ايضا لمعرفة العاملين وغير العاملين فكما ان مهمة النائب مراقبة الحكومة فان مهمة الشعب مراقبة نوابه وتتبع أعمالهم ليقدر انتاجهم ويحكم على مقدار جدارتهم لتحمل الاعباء فيدفع المحسن الى الامام ، وينحى المسيء عن حمل الأمانة .

لقد كانت الحياة النيابية في الماضي قائمة على التخريب والمجاملات وهي اليوم تقوم على المصلحة ، والسر في فساد الحياة النيابية في الماضي هو طغيان الاقطاع واحب في هذه المناسبة ان اوضح الحكمة في القضاء على الاقطاع .. انها ليست تمليك اكبر عدد من الافراد .. ولكن الحكمة هي تحرير افراد الشعب من سيطرة الاقطاع اذ لايمكن لبلد ان يكون حرا اذا لم يكن الفرد حرا في عمله ورزقه .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٦
حديث الى جريدة الجمهورية

الديمقراطية
بعد ثورة ١٩١٩

وفي الماضي قامت حياة ديمقراطية ولكن هل كانت هذه الحياة الديمقراطية هي الديمقراطية الحقيقية ؟

هل كانت هذه الحياة الديمقراطية تحقق تكافؤ الفرص ،وتحقق الحرية وتنشر المساواة بين أفراد هذا الشعب ؟

فى عام ١٩١٩ قامت ثورة فى مصر ، وكانت هذه الثورة تهدف الى اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وكانت تنادى بالاستقلال التام واستشهد من استشهد وقتل من ابناء الشعب المكافحين الاحرار الذين خرجوا ، وليس لهم من مطمع او هـدف الا أن يمـوتوا ويستشهدوا فى سبيل تحقيق الاهداف الكبرى ، التى كانت تنادى بها البلاد من الشمال الى الجنوب .

وقد اسلمت البلد قيادتها الى زعماء اعتبرتهم امناء على هذه الاهداف الكبرى وبعد ذلك ماذا حدث ؟.

هل تحققت الديمقراطية ؟ هل تمتع الشعب بالحرية التى مات من اجلها كثيرون من ابناء هذا الوطن ؟.

ان الامور تطورت وجاءت ثورة ١٩١٩ بنصر دستورى وحصلت البلد على دستور فى عام ١٩٢٣ .

ولكن هل طبق هذا الدستور على حسب مواده وعلى حسب ابوابه وبنوده ؟.

وهل طبقت الديمقراطية بحيث تكون الحرية شاملة ؟.

فماذا حدث اذن ؟.

بدات العوامل تتدخل .. العوامل الرجعية والانتهازية والاستعمار وبدا أعوان الاستعمار يتآمرون مع الاستعمار على الشعب وحقوقه الشرعية .

وبداوا يقولون للشعب كلاما جميلا .. ويرددون وعودا خلابة ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الوعود الخلابة والكلام الجميل ؟.

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ واصبحت الحرية هى حرية التحكم والسيطرة حرية الاستبداد وحرية الاستغلال ، حرية الرجعية والاقطاع والاحتكار .

بدأت فئة قليلة من أبناء الشعب تعتبر أن هذه فرصة لتكسب ولتثرى وتجمع اكبر قدر ممكن من المال ، ونسيت الشعب الذى قام وثار وقتل وقاسى وجابه الاستعمار .

وابتدأت هذه الفئة القليلة تتآمر .. من أجل مصلحة خاصة وجدت هذه الفئة القليلة انها لن تستطيع أن تقاوم الشعب والاستعمار فى الوقت نفسه وايقنت ان الشعب لن يسلم ولن يستسلم .. ولكنه سيحاول مرة اخرى ان يطالب بحقه فى الحياة وفى الحرية والعدالة الاجتماعية .. سيطالب بحرية الرزق وحرية لقمة العيش .

فاتجهت هذه الفئة المستغلة الى الاستعمار تتعاون وتتآمر معه على حقوق الشعب وحريته .

وطال الأمر ولم يسكت الشعب ولكنه انتفض وقاوم ولم يستسلم بدا . كان الشعب دائما يثور وينادى بالحرية الحقيقية حرية الرزق وحرية العيش والديمقراطية السليمة لغالبية الشعب لا لحفنة من الرجعيين والاقطاعيين والمستغلين .

الحرية الحقيقية هى حرية الفرد .. وليست الحرية كما كانت تمارس فى بلادنا من قبل .. حرية تتكون من برلمانات زائفة تمثل قلية تحكم الأغلبية وتتحكم فى مجموع الشعب .

لقد مرت بالشعب المصرى محن كثيرة واحداث عظيمة ،ولكنه لم يكن يخدع ولم يكن يستسلم الخديعة .. قد يخدع الى وقت ولكنه لايخدع كل الوقت .. كان الشعب يسمع الكلام والوعود والعبارات الطنانة عن الحرية والديمقراطية ولكنه كان يحس بأنه باسم هذه الديمقراطية يستغل الشعب وتوضع السلاسل فى عنقه من أجل تحقيق منفعة عدد قليل تجمع وتآمر لكى يتمتع بالسلطة والسلطان ويثرى ويستغل نفوذه .

وبقى هناك عدد من الناس من الذين قاموا عام ١٩١٩ مازالوا باقين على مثلهم العليا .. على أهداف الثورة ولـــكنهم وجدوا أن البقاء على هذه المثل العليا يضر بهم وبمصالحهم .

وتفاوتت المدد .. ولكن القلاع تساقطت وهوت الحصـــون .. وفى النهاية قال كل فرد : لا فائدة من السير فى هذه الطريق .. فانحرفوا عن طريق الثورة .. وابتعدوا عن طريق الشعب .

وابتدأنا نرى كيف تحكمت السلطات المختلفة والقوى المتعددة فى هذا البلد وكيف ان احدا لم يعمل حسابا لمصالح الشعب وكيف جرف التيار البقية الباقية من الزعماء ومحترفى السياسة .

وقامت الثورة فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهى تشعر بهذا الشعور لأن الذين قاموا بهذه الثورة هم من الشعب قد عاشوا معه واحسوا باحساسه وتألموا كما تألم وكانوا يشـعرون بالأمل كما كما كان الشـعب يشعر بالأمل لأنهم نبعوا منه وخرجوا من بين صفوفه .

وخرج الجيش فى ٢٣ من يوليو يمثل الطليعـــة التى يتبعهـا زحف مقدس وزحف عظيم من أبناء هذا الشعب وكانت الأحزاب تقدم له الوعود ولكنها كانت تتعامل مع الاستعمار وتتآمر معـه وتيسر مهمته .

وهذه الأحزاب كانت تتجه الى استغلال الشعب من اجل فئة قليلة تكتلت فى الأحزاب .. كانت تبحث عن مصلحتها .. مصلحة الاقطاعيين والانتهازيين والرجعيين والمستغلين .. مصلحة فئـــة من الراسماليين الفاسدين .

اما الغالبية العظمى من هذا الشعب فكانت مهملة لاينظر اليها ولايعتد بها .. كانت الأحزاب تمثل هذه المعانى كلها .

وعندما قامت الثورة وجدت الاحزاب ان فى قيامها خطرا على السلطة التى كانت تحتكرها لنفسها .. ولذلك فلم تقاوم الثورة فقط ولكنها ارادت ان تستغل الثورة .. فهمت الاحزاب ان الثورة هى عبارة عن انقلاب كالانقلابات التى كانت تحدث .. وكان يدبرها الانجليز ضد ارادة الشعب ، اوالانقلابات التى كانت تدبرها السلطات العليا الرجعية ضد ارادة الشعب والانقلابات التى كنا نحس بها كل شهر وكل شهرين وكل ثلاثة اشهر فى أواخر ايام الملك .

ولم يبلغ الذكاء الى درجة يفهمون معها ان هذه الثورة ليست انقلابا ولكنها ثورة بكل المعانى ، ثورة سياسية ، وثورة اجتماعية ، ثورة تشعر بالام الشعب الطويلة على مر السنين ، وثورة تشعر بآمال الشعب التى كان يتطلع اليها . ثورة تحس بنفس الاحساس الذى يحس به الشعب .

وبدات الاحزاب والرجعية والانتهازية تتبع الاساليب القديمة التى اتبعوها بعد عام ١٩١٩ .

لقد كانوا يستخدمون الشعب عن طريق الوعود ويبثون فى نفسه بذور الشك .. وروح الخوف من الاستعمار ، ويقولون : ان هؤلاء لم يقوموا ليمثلوا مصر .. وبدات الحزبية تستخدم هذه الاساليب كلها .. لماذا ؟

لكى تعود ثانية لتتحكم ولتستغل وكما استخدم الشعب فى سنة ١٩١٩ ليثور ويتعرض للموت ثم يسلم القيادة للذين اتجهوا الى الاستغلال والسيطرة والاستبداد .. وكل منهم يستهدف الوصول الى السلطة .. وكان كل منهم يتجه الى المستعمر ليتصل به ويبحث كل منهم عن قوة تسنده وتشد أزره .

وكانت الاحزاب تخدع الشعب وتشككه .

ونحن كشعب قاسينا طويلا ووعدنا وعودا كثيرة ولم تتحقق هذه الوعود .

نحن كشعب طيب .. كنا دائما نستمع الى الوعود الخلابة ونصدقها وننتظر أن تتحقق ولكن كنا نجد اننا ناخذ وعودا براقة لاتتحقق فنحن لذلك شعب كثير الشك .

وبدات الاحزاب تستغل هذه الطبائع والوقائع والحقائق لاستغلال الثورة وبدات المعركة بين الثورة وبين الاحزاب .

لم ينخدع الشعب ، وكان الشعب احيانا يتساءل عن الحقيقة ولكن فى هذه المرة كان الشعب يحس ويشعر أن هذه الثورة التى انبثقت من آماله وآلامه انما ستتجه قدما الى الامام لتحقيق هذه الامال ولتحقيق المثل العليا التى كان يشعر بها .

لم يخدع الشعب ابدا .. كان يشك فى بعض الاحيان .. ولكنه كان على حذر من الخداع ومن التضليل ، وكان يشعر بان الثورة تتربص بها الرجعية والانتهازية والاستعمار واعوانه .. وكان الشعب يسند هذه الثورة لانه كان يحس انها تمثل احساسه وتعبر عن شعوره وبهذا دخلت الثورة فى معركة مع الحزبية والرجعية والانتهازية ومع الاستعمار واعوانه الذين يبحثون عن السلطة والسلطان والاستغلال والاستبداد .

لقد استطاعت الثورة ان تحقق كثيرا من اهدافها .. استطاعت الثورة فى هذه المرحلة القصيرة أن تنتصر على الاستعمار واعوانه وعلى الرجعية والانتهازية وان تثبت دعائم المجتمع الجديد الذى كنا نحلم به ونتمناه جميعا .

لقد بنيت هذه الثورة على المحبة والتعاون ، ولم تبن على الحقد او الكراهية .. هذه الثورة حينما قامت جمعت بين ابنائها المحبة

والتضحية وانكار الذات . والرجال الذين قاموا بها كان كل واحد منهم يشعر بالمحبة نحو أخيه .. وهذه المحبة هي التي جمعتنا .. وليست الاطماع أبدا .. وليس الحقد ولا الكراهية .. هذا التعاون الذي يجمع بيننا .. وكذلك انكار الذات كانا عاملين كبيرين جدا في نجاح هذه الثورة وفي التدابير لهذه الثورة لمدة سنين طويلة .

أول يونيو سنة ١٩٥٦
المؤتمر التعاوني الثاني - القاهرة

معارك ضد
الديمقراطية المزيفة

لقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ولكنا لم نكن نتمتع من الديمقراطية الا باسمها ولكن معناها واصولها ، جذورها كانت مفتقدة . كنا لا نحس ولا نشعر بها وكنا نشعر ان هذه الديمقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من اجل فئة من الناس .. فقدت الديمقراطية معناها وروحها وأسبابها وتحت اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون .. تحكمت فئات قليلة كانت تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينظر ويكشف ويعرف ويعلم ..

ونحن كشعب قاسينا طويلا نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل ..

تحت اسم الديمقراطية قاسينا كثيرا كانت الديمقراطية كفاحا من اجل الحكم والسيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان ..

ولهذا حينما كتبنا هـذه المبادىء قبل الثورة كنا نعبر عن آمال واهداف الشعب . وكتبنا الهدف السادس من اهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها مافات .. لانكتفى منها بالبرلمانية ولا باسمها ولكن بحياة ديمقراطية سليمة .

من اجل الاغلبية العظمى من هذا الشعب لامن اجل الاقلية ولا من اجل المستغلين والمستبدين .

كانت هذه هى اهدافنا .. وهى اهداف الشعب .

ومنذ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ واجهنا عدة معارك .. ولم تكن هذه المعارك موجهة ضد جمال عبد الناصر بل كانت موجهة ضد الشعب واهدافه الكبار .. هذه الاهداف التى تعبر عن آمال الشعب والتى كنت اشعر بها قبل قيام الثورة .

ولهذا فنحن حينما قاومنا وكافحنا وقاتلنا فى سبيل انتصار هذه المبادىء .. كنا نكافح ونقاتل ونتكتل من اجل الحفاظ على المبادىء السامية التى كافح من اجلها ابناء الشعب على مدى الايام .

كنا نقاتل ونحارب بقوة وعزم وايمان ، من اجل تحقيق الاهداف الستة التى آمن بها الشعب وعمل طويلا على ان توضع موضع التنفيذ .

ان المعارك التى خاضتها الثورة عندما قامت فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ كانت من اجل تحقيق هذه الآمال كلها . فقد كان هناك افراد تتغلب عليهم الانفرادية وتتغلب عليهم المصلحة الذاتية واشخاص ينظرون الى الماضى ويفكرون فى الثراء واستغلال النفوذ وكانت الثورة تحاربهم وتقاومهم لانهم كانوا يحاربونها .. لاعتقادهم انها ستحرمهم من استغلال النفوذ ومن السلطة التى مارسوها على

هو السنين .. كانوا يعتبرون أن الثورة ستخلص الشعب من فئة قليلة سيطرت عليه وتسلم الوطن بمقدراته وثروته الى ابنائه الحقيقيين .. الى الشعب كله لا الى فئة قليلة .. ولذا خضنا معارك طويلة ومريرة من اجل المبادىء التى كنا نؤمن بها منذ سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ دخلنا هذه المعارك من اجل نصرة هذه المبادىء مبادىء الشعب .

وكانت الرجعية والانتهازية تقف ضدنا ولكننا فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا سنترك الماضى بمآسيه ونتجه الى المستقبل لنعمل متكاتفين ومتحدين من اجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية

ليست رفاهية لفئة من الشعب وعبودية لفئة من الناس بل نريد مجتمعا تسوده الرفاهية لأبناء الشعب جميعا .. وهذا هو الهدف الذى نسعى اليه اليوم .. لابد ان نتكتل ونعمل من اجل تحقيق هذا الهدف .

اننا سناخذ من الماضى عبرة حتى لانخدع ولا نضلل ونكون على حذر دائما ومن اجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية وترفرف عليه العدالة بين ابناء الشعب ومن اجل صفحة جديدة فى تاريخ وطننا ومن اجل اعطاء الفرصة لكل مواطن .. من أجل هذا كله نتجه الى المستقبل ونحن ننسى الماضى ومآسيه وآلامه ونحن لن نحاسب على الماضى فانتا شعب كريم طبيعتنا تجعلنا ننسى ونحاسب على المستقبل على ان الحساب على المستقبل يجب ان يكون حسابا عسيرا . . فالشعب لا يتهاون فى حقوقه .. الشعب الذى تخدع فى الماضى يشعر بالحرية اليوم فقد تخلص من الاستعمار واعوانه .. ومن السيطرة المستبدة فى الخارج .. والسيطرة المستغلة فى الداخل .. هو الذى لن يغفر فى المستقبل ابدا خيانة لاعوان الاستعمار او للرجعيين .. او للمستبدين او للمستغلين .. أو للانتهازيين .. ولكننا سنبدا صفحة جديدة وهناك فرصة لكل مواطن ليكفر

عما مضى ويبدأ صفحة جديدة نشعر فيها بالحرية والعزة والكرامة

اننا منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، ونحن نحكم بالاحكام العرفية ولم تكن هذه الاحكام العرفية ضد أعداء الوطن بل كانت تستخدم ضد الوطنيين الذين يطالبون بحقوق الشعب وقد استمر الشعب بعد دستور سنة ١٩٢٣ يحكم بالاحكام العرفية باستمرار ... اما فى عهد الحرية الجديد لااحكام عرفية .

ولكن الذى اريد أن اقوله ان الشعب يجب أن يكون دائما على حذر وان ينسى الماضى ولكن نتذكر العبرة منه والعظة .. فالحرية التى نشعر بها اليوم حرية حقيقية .

ولقد كانت حرية الصحافة فى الماضى تمارس كوسيلة للحزازات والاغراض الشخصية فالقصر كان يستخدمها ضد الاحزاب .. والاحزاب كانت تستخدمها ضد بعضها البعض .. ولم تكن هناك حرية صحافة بل كانت هناك الحزازات والانانية والحقد والكراهية وكان كل فرد يبحث عن مصلحته الذاتية ويبحث عن الطريق الى الحكم ويستغل حرية الصحافة من أجل تحقيق مآربه وأطماعه الشخصية .

اما فى عهد الثورة فيجب ان توجه هذه الحرية لبناء مجتمع تسوده الرفاهية .. هذا المجتمع لن يكون فيه مكان أبدا للرجعيين او للانتهازيين أو لأعوان الاستعمار .

ان غايتنا هى تحقيق مجتمع تسوده الرفاهية ولا وجود فيه للرجعية .

١٩ يونيو سنة ١٩٥٦
المؤتمر الشعبى بمناسبة احتفال
بيوم الجلاء ـ القاهرة

مفهوم الديمقراطية السياسية
من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢

ان الديمقراطية السياسية التى لا ترضى أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الاساس السليم بين أبناء الوطن الواحد ، لا يمكن أن تكون ديمقراطية بأى شكل من الأشكال ، انما هى تستغل اسم الديمقراطية لتستغل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

ولقد ورثنا تركة كبيرة من الماضى البغيض .. تركة اثرت فى نظمنا الاجتماعية .

ورثنا التركة التى تعبر عن التفرقة الاجتماعية والاقطاع والاحتكار وسيطرة راس المال عن الحكم .

كان الاستعمار واعوانه يعملون تحت اسم الديمقراطية السياسية فى بلادنا .. ولكن كانوا يقفون دائما ضد أى تقدم اجتماعى فلم تقم فى بلادنا بأية صورة من الصور ديمقراطية اجتماعية .. كان هناك الاقطاع وكبار الملاك ، وكان هناك الفلاحون الذين يعملون فى الأرض عبيدا للاقطاع .

وكان هناك سيطرة راس المال على الحكم وكان هناك استخدام للنفوذ واستغلال للشعب .

وكان هناك شعب يكافح ويقاتل فى سبيل الحصول على حريته الاجتماعية .

وكانت كل القوى فى يد الاقطاع والاستعمار والراسمالية الفاسدة التى كانت تتحكم فينا .

وكانت القوة ايضا فى يد الاحتكار الذى يريد أن يحقق الارباح فى استغلال الشعب .

وحينما قامت هذه الثورة وناديناً بالقومية العربية وباقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي .. كما تعني الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الاجتماعية .. لا فوارق بين الطبقات .. مساواة بين الجميع .. الشعب كله يعمل من اجل تطوير الاقتصاد ومن اجل رفع مستواه الاجتماعي .

ولن نخدع بعد اليوم من تزييف الشعارات ..

لقد زيفوا الشعارات في الماضي ليخدعوا الشعب .. ولكي يتمتعوا بتأييده من ان يحصلوا على اغراضهم ويضعوا بلادنا ضمن مناطق النفوذ .

لقد زيفوا شعارات الديمقراطية ..

وقامت في مصر سنة ١٩٢٣ ديمقراطية سياسية ..

ولكن قامت هذه الثورة لأن الديمقراطية السياسية لم تسر جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية وخدعنا بالديمقراطية السياسية ولم تكن - كما نفهم - الديمقراطية السياسية في مفهومنا جميعا الا السبيل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ولم تكن الديمقراطية السياسية والحزبية التي قابلناها والحزبية التي قابلناها سنة ١٩٢٣ وما بعدها هي السبيل من أجل تحقيق الديمقراطية والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال واقامة مجتمع تسيطر عليه الرفاهية .

لكن هل سارت الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٥٢ في مصر جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية .

كلنا نعلم ان الديمقراطية السياسية كانت احتكارا لفئة من الناس ارادت ان تستغلها لتتحكم في ابناء الشعب .. ارادت ان تستغلها لتستغل عمل الشعب .

وكان الفلاح يعمل ، والعامل يعمل ، ولكن كانت المكاسب تعود للاحتكارات وللاقطاع .

كانت الديمقراطية السياسية التى نادوا بها وطبقوها من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٥٢ انما هى تزييف للشعارات وانما هى تزييف لمعنى الكلمات وانما هى تزييف لمعنى الديمقراطية .

ان الديمقراطية السياسية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية .. يجب أن نحطم التركة الثقيلة التى ورثناها من الماضى .

اننا ورثنا عن الماضى الاقطاع .. لقد رزح هذا الشعب تحت الاقطاع سنين طويلة ، وكان هذا الشعب يورث من جيل الى جيل لفئة من أعوان الاستعمار وفئة من الانتهازيين من المستغلين الذين كانوا يستغلونه من اجل تحقيق أرباحهم .

واليوم ونحن نحقق أهدافنا ونحن نحدد أيضا معالم الطريق الذى نسير فيه يجب ان نعرف ان الشعارات المزيفة لن تجعلنا نحيد عن الطريق .

لقد زيفوا الشعارات فى الماضى ولن يستطيعوا أن يخدعونا أبدا فى الحاضر او المستقبل بتزييف الشعارات مرة أخرى . اننا نعرف أهدافنا ونعرف أيضا طريقنا .

ان اهدافنا هى تحقيق الديمقراطية السياسية وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية فى نفس الوقت .. فلا فائدة ابدا فى ديمقراطية سياسية تمكن اصحاب المصانع أو بعض اصحاب المصالح من ان يتحكموا فى رقابنا حتى يستطيعوا أن يستغلونا كما استغلونا فى الماضى ، وحتى يستطيعوا أن يستغلوا نتيجة عملنا .. وحتى تتحكم فينا الاحتكارات .

لابد أن تسير الديمقراطية الاجتماعية جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

هذا هو ايماننا وهذا هو طريقنا ..

ان الشعارات التى زيفت فى الماضى باسم الديمقراطية لم تستطع ابدا ان تجعلنا نحيد عن هدفنا فى ديمقراطية اجتماعية وتطور اجتماعى .

ولهذا قامت الثورة فى مصر لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية برغم الديمقراطية السياسية التى كانوا يضللوننا بها والتى كانوا يدعونها .

كل الشعب فى مصر فى هذا الوقت لم يخدع ولم يضلل بالديمقراطية السياسية ولكنه كان يشعر ان هذه الديمقراطية انما هى تجنيد الأغلبية لخدمة الاقلية .. لخدمة الاقطاع ورأس المال والاحتكار والاستعمار .

كانت هناك ديمقراطية سياسية أو ما عبروا عنها بالديمقراطية السياسية ولكنها كانت لخدمة نفر قليل وكانت لتسخير الأغلبية لخدمة الاقلية .

لهذا حينما قامت الثورة للقضاء على الحرية التى تبنت الديمقراطية السياسية لتستغل ولتحكم قام الشعب كله يؤيد هذه الثورة ويعبر عن ارادته فى أن لابد من أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

وكانت هذه التركة الثقيلة التى ورثناها والتى لم تستطع الديمقراطية السياسية فى الماضى أن تخلصنا منها لأنها كانت الوسائل للمحترفين السياسيين فى هذا الوقت ليحصلوا على الأصوات التى تمكنهم من ان يحكموا .

وكانت الديمقراطية الاجتماعية هى عدوهم الاول لأنها كانت تسلبهم نفوذهم ، وأرزاقهم ، وكانت تسلبهم أيضا ما يعود عليهم من عرق الشعب وعمله .

ولهذا فان أهدافنا هى تثبيت الاستقلال وصيانته ، وهى ايضا حماية القومية العربية بأى تعبير تعبر به القومية العربية عن نفسها بارادتها الحرة المستقلة .. وهى ايضا وضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ وخلق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩
العيد الاول للجمهورية العربية المتحدة
ميدان الجمهورية ــ القاهرة

لماذا لم نتبع الأحزاب

ان هناك نظما سياسية مختلفة اتبعت فى العالم .. نظام الحزب الواحد ، ونظام الاحزاب المتعددة ..

ان نظام الحزب الواحد لا يعبر عن آمالنا ، لان معناه ان تحتكر فئة قليلة العمل السياسى ، وباقى الشعب ليس له دور ايجابى فى العمل ، وعليه أن يكون تابعا لهذه الفئة القليلة . ومعنى هذا استبعاد الغالبية الكبرى من ابناء الشعب .. فنظام الحزب الواحد لن يكون هو المعبر عن ارادة الشعب الواحد المتحد .

وقد عرفنا فى مصر نظام الاحزاب المتعددة .. وكان من الواضح أن هـذا النظام لا يلائم طموحنا نحو التحرر . اذ كانت الدول

الاستعمارية التى تستهدف وضعنا داخل مناطق نفوذها تستغل هذه الاحزاب لكى تفرق الشعب الى فرق متناحرة فيسهل على الاستعمار البقاء .

ولعل اصدق مثال على ذلك ، ما حدث فى سنة ١٩١٩، اذ واجه الشعب الاستعمارى البريطانى صفا واحدا ثم شكلت الاحزاب وتناحرت ، وتفرق الشعب الى شيع ففقد الشعب وحدته ولم تعط ثورة سنة ١٩١٩ ثمارها المرجوة كاملة وبقى الانجليز فى بلادنا حتى سنة ١٩٥٦ ، لان الاحزاب تركت الهدف الذى شكلت من أجله فى سنة ١٩١٩، وبدات تحاول تحقيق اهدافها الخاصة فى الحكم والسيطرة . وكان كل حزب يعتبر ان الغاية تبرر الوسيلة ، فالوصول الى الحكم عن طريق السفير البريطانى أو عن طريق القصر كان وسيلة ، وكانت المصالح الذاتية هى الغاية التى تهدف اليها الاحزاب جميعا .

ان تعدد الاحزاب لم يكن له الا نتيجة واحدةوهى اتاحة الفرصة للنفوذ الاجنبى للبقاء فى بلادنا ..

ان الاحزاب الرجعية تنحاز الى الغرب وليس لديها مانع من أن تستعين بالقوى الأجنبية لتدعم من قدرتها على الوصول الى الحكم لتحمى مصالحها ، وبذلك تتعاون السيطرة المعتدية الخارجية مع السيطرة المستغلة الداخلية .

والأحزاب الشيوعية تنحاز الى الشرق ، وتبذل اقصى ماتستطيع من الجهد لتصل الى الحكم وتقيم دكتاتورية البروليتاريا وهى فى سبيل تحقيق اهدافها تتعامل مع الشيوعية الدولية ، وليس من شك أن هذا الاجراء يضعنا داخل مناطق النفوذ ، وفى هذه التجربة الجديدة من حياتنا وفى المعارك التى خضنا غمارها

من أجل الحرية وتثبيت الاستقلال لم يكن نظام الحزب الواحد يلائم انطلاقاتنا ، لأنه يعنى احتكار السياسة لفئة قليلة من ابناء الشعب ، كما ان نظام تعدد الاحزاب لا يلائمنا لأنه سيكون وسيلة لتغلغل النفوذ الأجنبى داخل بلادنا .. ويهدم القاعدة التى اقمناها من اجل تحرير الأمة العربية كلها ..

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩
نقابة المهن الهندسية

ديمقراطية الماضى !

ان الديمقراطية التى مارسناها فى الماضى لم تكن فى جوهرها الا دكتاتورية الرجعية ، لاننا ورثنا الاقطاع وسيطرة راس المال وورث البعض الآخر الفقر ، وكان هذا يمثل الاستغلال بأبشع صوره اذ كان يمكن لفئة قليلة من التحكم فى ثروات بلادنا وخيراتها .

ولقد قام الشعب على مدى التاريخ بثورات هائلة : ضد الاقطاع والسيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية ، وكانت ثورات الشعب دائما متلاحقة من أجل الاستقلال ، وكان الشعب يشعر فى أعماقه ان الاستقلال والقضاء على الاحتلال انما معناه الأصيل ، انه يستطيع أن يتخلص من الظلم الاجتماعى وان يقيم بين ربوع وطنه عدالة اجتماعية .

وحينما قامت ثورة ٢٣ من يوليو اعلنت انها تريد اقامة حياة ديمقراطية سليمة وتبنى المجتمع الجديد الذى يشعر كل فرد من ابنائه بالمساواة والعدالة .

اننا ضد دكتاتورية الاقطاع ورأس المال ، لأنها تمكن خمسة في المائة او اقل من ابناء الشعب في ان يتحكموا في رقاب الباقين ، ولأنها تعبير عن استغلال الانسان للانسان .

ونحن ضد استغلال الانسان للانسان ، لأنها تعبير عن الاستغلال السياسي والاقتصادي ونحن نعمل من أجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية للشعوب جميعا .

لقد مهدنا طريق الديمقراطية السليمة ، من اجل ان تكون الحرية للشعب كل الشعب ولا حرية لاعداء الشعب ، من اجل أن تكون الحرية والديمقراطية للشعب كله لا لطبقة واحدة ، لا للطبقة الراسمالية ولا للطبقة الاقطاعية ، واذا كنا قد آلينا على انفسنا ان نقيم بين ربوع امتنا تجربة جديدة للاشتراكية تعتمد على المحبة والاخاء ، ولا تعتمد على تسلط طبقة تحت اى اسم من الأسماء . اذا كانت هذه هى ديمقراطيتنا السليمة ، واذا كنا نرفض عودة الراسمالية والاقطاع والرجعية من جديد ، لأن هذا يمثل طبقة قليلة ، فاننا نرفض ايضا دكتاتورية البروليتاريا التى تعبر عنها الشيوعية لأن هذا معناه أن تتحكم فئة قليلة ، ونحن قد عقدنا العزم على أن نقيم بين ربوع بلدنا تجربة جديدة تجمع ابناء الشعب جميعا فى تنظيم سياسى من أجل الشعب كله ، لكى نقيم المجتمع الجديد الذى ترفرف عليه الرفاهية .

ان طريقنا الجديد يتطلب ثقافة قومية تعبر عن ثقافة الديمقراطية السليمة والثقافة التى اعنيها هى العقيدة الفكرية .

ان هناك فرقا بين العلم والثقافة .. الثقافة جيشها الشعب كله بكل ابنائه من الفلاحين والعمال والطلبة والتجار من الطبقة المتوسطة ومن كل فرد يعمل من أجل آمال الشعب ، وثورته الاشتراكية .

—

اننا حينما نسعى فى ثورتنا الثقافية ندعم ثورتنا الاشتراكية وثورتنا السياسية ، فالثقافة هى السلاح الاساسى الذى يمكن الشعب ان يكون على وعى وتأمل .

ان الثقافة الجديدة التى نريدها ، انعكاس للنظام الجديد المتحرر من الاستغلال بكل صوره .

ان الثورة الثقافية تضع نفسها فى خدمة الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ونحن فى سبيل بناء مجتمع قائم على اساس من الكفاية والعدل لابد لنا من ثقافة معادية للاستعمار والرجعية والاقطاع وسيطرة راس المال ودكتاتورية .. ثورة ثقافية هادفة ، ليعرف الشعب حقوقه ومكاسبه وآماله ، كما يعرف من هم اعداؤه ومن هم اصدقاؤه ، ثم يعرف الطريق الذى يمكننا من بناء المجتمع الجديد .

اننا نريد ان نقضى على الثقافة الاستعمارية ، وليس معنى هذا اننا لا نريد الثقافة الاجنبية . فنحن نريد الثقافة الأجنبية ، ولان علينا ان ندرسها دراسة واعية عميقة لنعرف الضار منها فنتركه ، والمفيد ناخذه . ان الذى لا نريده هو الثقافة الاستعمارية التى كانت دائما تدفعنا الى اليأس والخمود والجمود .

ان الثقافة الاستعمارية لم يقدر لها النجاح فى بلادنا ، لاننا انتصرنا ، ولم يسيطر علينا اليأس والخنوع .

ومن اجل الثقافة الشعبية حررنا كل ميادين الثقافة .. فاصبحت الصحافة فى بلادنا تعبيرا عن الثقافة الشعبية ، ونحن نعرف كيف كانت الصحافة فى الماضى عملية راسمالية ، وتخضع للاعلان ومن ثم تخضع لدكتاتورية راس المال .

لقد صممنا على تحرير الصحافة : الا من تأثير ضمير هذا الشعب ، ولهذا ملكت الصحافة للاتحاد القومى .

ان الثورة الثقافية سلاح قوى لجماهير الشعب ، لأن لها اهمية كبرى بالنسبة لحركة التطبيق الثورى من اجـل اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩
عيد النصر - بورسعيد

مجتمـــع ديمقراطى
متحرر من الاستغلال

ان ديمقراطية الرجعية التى مارسناها منذ سنة ١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها الا ديكتاتورية الاقطاع وراس المـال .

ان ديمقراطية الرجعية ليست فى حقيقتها الا تحكم فئة قليلة من اصحاب المصالح فى الشعب بمجموعه .

وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من اجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطيـة الشعب العامل والذى له الحق فى ناتج عمله وله الحق فى بلده .

ان ديمقراطية الاشـتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية . وهى القضـــاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة راس المـال على الحكم وايجاد الفرص المتكافئة للجميع ، اذ لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وهنــاك استغلال لراس المـال أو احتـكار .

ان دكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل الذى صمم على ارساء العدالة الاجتماعية ، وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعي والسياسى والاقتصادى والذى صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكى العربى .

اننا نمضى فى طريق الديمقراطية الاشتراكية .. ديمقراطية الشعب العامل لأننا نؤمن أننا سنبنى بلدنا من اجل الشعب كله لا من اجل فئة قليلة من الناس .. سنبنى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صوره واشكاله لنهيىء لأبناء الوطن جميعا حياة حرة كريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢
المؤتمر الشعبى ـ الاسكندرية

الفصل الثالث

****** *** ************************************

الديمقراطية السليمة

- نحو الديمقراطية السليمة
- معنى الحرية السياسية
- مفهوم ديمقراطية الرجعية وديمقراطيتنا الاشتراكية
- الديمقراطية الرجعية
- الديمقراطية الاشتراكية
- موقف الأحزاب من المبادىء الستة
- الرجعية ترفع شعار الديمقراطية
- الفرق بين الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى
- معارك من اجل الديمقراطية السليمة

كان التحدى الكبير الذى يواجهنا بعد ان تبلورت عقائدنا ، هو ان نحدد الاطار الذى تستطيع فيه هذه الثورة ان تباشر حركتها وتصنع اثرها وتؤدى رسالتها بتحقيق اهدافها .

وكان امام شعبنا اكثر من طريق ..

كان امامنا ــ مثلا ــ طريق سيطره الدولة ، وأن يفرض الحاكم وصايته على الشعب ويملى عليه اتجاه خطاه .

وكان واضحا ان شعبنا لا يرتضى هذا الطريق ..

كان واضحا ان شعبنا يؤمن بحق ، ان الحكومة لايمكن ان تكون الا تعبيرا شعبيا أو ارادة شعبية أو أداة منفذة لمطالب الشعب .

واذا فقدت اية حكومه سندها الشعبى فان الحكام مهما صدقت نياتهم لا يمكن أن تكون لهم اكثر من قيمتهم الشخصية كأفراد ، ثم يصبح الحكم نفسه انعكاسا لهذه الشخصية الفردية كما يصبح المصير الوطنى كله مغامرة على هذا العنصر الفردى محفوفة بالخطر .

ولقد كان تقديرنا ان حماية المصير الوطنى انما تتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتدفق الخالد الذى لا ينتهى .

وكان أمامنا ــ مثلا ــ طريقة تعدد الاحزاب ، ولكن الأحزاب لا يمكن ان تكون الا تعبيرا عن أوضاع إجتماعية وعلى هذا الأساس فان تعدد الأحزاب فى بلدنا مع ازدياد الفوارق بين الطبقات ووجود التخلف يحدد للدخل القومى نطاقه فى الوقت نفسه ، سوف يصنع هوة سحيقة بين هذه الاحزاب لا سبيل الى اجتيازها ، كما انه فى محاولة القلة التى تملك للاحتفاظ بما تملكه وفى محاولة الكثرة التى لا تملك الفرصة المتكافئة لكى تستعيد حقها ، يصبح

الصراع الدموي أمراً محتماً باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير ؟ ثم يكون ما يستتبع ذلك من الناحية الخارجية حين يحاول الذين يملكون ان يجدوا السند من خارج بلادهم ، كما يحاول غيرهم ان يواجه هذا السند الخارجي بسند خارجي مضاد له ، وهكذا يصبح الوطن ميدانا للحرب الأهليـة بين أبنائه على اسوأ الظروف ، أو يصبح ميدانا للحرب الباردة بين الكتل الخارجية على أحسنها ؟ دون أن يخطو خطوة واحدة الى الأمام .

وكان امامنا ـ مثلا ـ طريق الحزب الواحد ، ولكن الحزب ؟ حتى بالمعنى الحرفي للكلمة ، انما يمثل جزءا من الشعب ، والحزب الواحد على هذا الأساس هو احتكار العمل السـياسي لقسم من الشعب دون المجموع .

ولقد كان راى شعبنا ان هذه الطرق كلها ، قد تصلح لـكفاح شعوب غيرنا فى ظروف مختلفة وفى اطوار متفاوتة من نموها ؟ ولـكن راى شعبنا فى الوقت نفسه ان هـذه الطرق كلها لا تلائم ظروفه الخاصة والمرحلة الحاضرة من نموه القومي .

هكذا انطلق شعبنا يبحث عن طريق جديد .

ولم يكن يهم شعبنا فى بحثه عن الطريق ان يتقيد بالأشـكال المـألوفة وانما كان البحث عن الحقيقة ذاتها هو أعظم ما يعنيه .

وكانت هناك نجوم هادية على الافق يسترشد بها شعبنا فى بحثه عن الحقيقة ، أولها : كان هنـاك امتزاج كامل بين الاشتراكية والديمقراطية وبدون الاشتراكية التى هى فى مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال ، لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية .

كما انه بدون الديمقراطية التى هى فى مضمونها اشتراك كل فرد فى التوجيه لا يمكن ان تكون هناك اشتراكية .

وكيف يمكن أن تعيش الديمقراطية ، اذا كان الاقطاع يباشر بحكمه واذا كان رأس المال المسيطر ، اذا كان مصير أى فرد يحدده وضعه الموروث ، كذلك كيف كان يمكن أن تتحقق الاشتراكية اذا تحكمت الأقلية التى ورثت الفرصة ، واذا ابعدت الأغلبية عن تقرير الامور ووضع السياسات ورسم الخطط .

هناك اذن اتصال عضوى بين الاشتراكية والديمقراطية حتى ليصدق القول بان الاشتراكية هى ديمقراطية الاقتصاد ، كما ان الديمقراطية هى اشتراكية السياسة .

وثانيها : ثانى هذه النجوم الهادية .. ان الوحدة الوطنية هى الضمان الوحيد لسلامة العمل القومى ونجاح اهدافه فى كل المجالات فيما نواجه من ظروف .

ولقد كانت الوحدة الوطنية وحدها هى سلاحنا فى اجلاء الاحتلال عن اوضنا كما كانت فرقتنا هى سبيله الى البقاء فى وطننا ما بقيه من سنين .

كذلك كانت الوحدة الوطنية اعظم دروعنا فى صد العدوان سنة ١٩٥٦ كذلك فانه فى اطار الوحدة الوطنية الدائمة يمكن ان يجرى تفاعل الطبقات وتقاربها تجنبا للصراع الدامى المحتم ، اذا ما بقيت الفوارق الواسعة ، واذا ما بقيت الفرقة العميقة .

وثالثها : ان التعبئة الوطنية لكل الطاقات هى الوسيلة الوحيدة لدفع التطور فى جميع مجالاته بسرعة وكفاية ، ذلك ان العالم يتقدم بخطى واسعة تتضاعف كل يوم ، بل كل ساعة ، من الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كذلك فان وسائل المواصلات وتقدمها الخيالى وما يترتب على ذلك من الاتصال الفكرى المباشر على النطاق العالمى ، مضافا اليه ضغط المبادىء المختلفة التى تسندها الدول الكبرى بالأشكال المختلفة من فنون

الحرب الباردة .. ذلك كله جعل السرعة فى العمل امرا لا يقل اهمية عن العمل ذاته .

لقد اصبح لزاما علينا ان نعمل بسرعة مضاعفة ، لكى نعوض فاتات من ناحية ولكى نلحق بهذا العالم الذى تتفتح له آفاق المعرفة كل يوم من ناحية أخرى .

٩ يوليـو سنة ١٩٦٠
المؤتمر العـام للاتحاد القومى ـ القـاهرة

معنى الحرية السياسية

ولـكن الحرية السياسية المطلقة لا يمكن ان تبيحها ان لمكن منها اعوان الاستعمار .

ونحن اذا نظرنا الى بريطانيا ، وجدنا فيها حرية سياسية ، ولكنها لا تبيح الحرية السياسية بالنسبة لأى اعمال ضد النظام الملكى الموجود بها لأن النظام الملكى يتفق مع بيئـة وظروف وامكانيات بريطانيا .

وامريكا ايضا فيها حرية سياسيـة ، ولـكن هـذه الحرية السياسية ممنوعة اطلاقا لنشر المبادىء الشيوعية ـ لا احد هناك ـ فى امريكا يستطيع ان ينشر المبادىء الشيوعية .

والحرية السياسية فى روسيا ممنوعة بالنسبة لمقاومة النظم الشيوعية لا يقدر احد هناك فى روسيا أن يقف ويدعو الى النظام الراسمالى ، كما ان النشاط الشيوعى ممنوع فى امريكا بحكم القانون

اذن الحرية السياسية فى هذه الاحوال ؛ كل بلد تطبقها بما يلائم مصلحتها ، وبما يلائم ظروفها وطبيعتها .

الحرية السياسية اذا قيدت فيجب أن تقيد لمصلحة المجتمع ولا توجد ابدا حرية سياسية مطلقة .

ونحن هنا فى مصر لم نر حرية سياسية كاملة ــ ورأينا بالنسبة للشعب حرية الاستغلال وتحكم الأقلية الجشعة فى الأغلبية الضعيفة والعمل لمصلحة دولة أجنبية والعمل لمصلحة الاستعمار .

ونحن اليوم فى هذه المرحلة من تاريخنا والتى تعتبر نقطة تحول .. كل واحد منا يجب أن يوقن فى نفسه ويفهم أن الحرية لن تكــون للانتهازية ولا للرجعية ولا للاستعمار ولا لأعــوانه ولا للمحتكرين .. ولن تكون هناك حرية لأعداء الشعب .

والحرية كل الحرية للشعب .

أول يونيو سنة ١٩٥٦
المؤتمر التعاونى الثانى ــ القــــاهرة

مفهوم ديمقراطية الرجعية
ومفهوم ديمقراطيتنا الاشتراكية

ان ديمقراطية الرجعية التى مارسناها منــذ سنة ١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها الا ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .

ان ديمقراطية الرجعية ليست فى حقيقتها الا تحكم فئة قليلة من اصحاب المصالح فى الشعب بمجموعه .

وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من أجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي ديمقراطية الشعب العامل والذي له الحق في ناتج عمله وله الحق في بلده .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية .. وهي القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لرأس المال أو الاحتكار .

ان ديكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل الذي صمم على ارساء العدالة الاجتماعية . وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكي العربي .

اننا نمضي في طريق الديمقراطية الاشتراكية .. ديمقراطية الشعب العامل لأننا نؤمن اننا سنبني بلدنا من اجل الشعب كله لا من اجل فئة قليلة من الناس .. سنبني المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صوره واشكاله لنهيىء لأبناء الوطن جميعا حياة حرة كريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢
المؤتمر الشعبي - الاسكندرية

الديمقراطية الرجعية

ان ديمقراطية الاشتراكية تختلف عن ديمقراطية الرجعية لأن ديمقراطية الرجعية التي جربناها في الماضي كانت تعني ان تتحكم

قلة من الانتهازيين السياسيين الذين يبيعون انفسهم للاقطاعيين والراسماليين ويستولون على السلطة وعلى الدولة من اجل حكمهم هذه كانت ديمقراطية الرجعية وليست ديمقراطية الرجعية التى جربناها منذ عام ١٩٢٣ الا دكتاتورية الاقطاع ودكتاتورية راس المال وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من اجل فئة قليلة من الناس .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ ــ الاسكندرية

الديمقراطية الاشتراكية

والديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطية الشعب الذى يعمل . الشعب العامل الذى له الحق فى ناتج عمله وله الحق فى بلده .

ديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هى القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة راس المال وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لايمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لراس المال ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك احتكار .

ان الذى يمكن ان يقوم فى وسط هذه الظروف ليس الا ديمقراطية الاقطاع وراس المال . وقد اعلنا أن دكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب ديمقراطية الاشتراكية ديمقراطية الشعب العامل الذى صمم على ارساء العدالة الاجتماعية والذى صمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والذى صمم على أن يعزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكى العربى .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ ــ الاسكندرية

موقف الاحـزاب من مبادىء الثورة الستة

وعندما قامت الثورة في يوم ٢٣ من يوليو ، لم يكن في خاطرنا بأية حال من الأحوال ان نحكم .. لم يكن في خاطرنا ان نستولي على الحكومة ولكن كنا نعبر عن امل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضـاء على حكم القصـور وحكم الحاشـية ، وحكم السفارات الأجنبية وحكم اعوان الاستعمار . لم يكن في خاطرنا ابدا ان نحكم .

كنا نعتقد اننا قد نستطيع ان ننفذ المبدأ السادس من اهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة في اسرع وقت ... حياة ديمقراطية تطمئن لها ويطمئن لها الشعب .

وفي اول الامر كنا نظن ان هذا العمل عمل سهل وخصوصا بعدما خرج الملك وتخلصنا من قوة او سلطة القصر .. وطلبنا في اول ايام الثورة من الاحزاب أن تستعد لتتولى السلطة وطلبنا من حزب الوفد ان يطهر نفســه من المستغلين تمهيـدا لتولي الحكم باعتباره ممثلا للاغلبية قبل ذلك .. لكن كان لنا طلب واحد وهو اننا حين نضع الهدف السادس من اهداف الثورة موضع التنفيذ وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن لنا بأية حال من الأحوال ان نهمل الاهداف والقضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال واقامة عدالة اجتمـاعية ، واقامة جيش وطني قوي ، فطالبنا ان تتعهد الاحزاب ـ أن يتعهد الوفد بالذات ـ بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .

وكانت البلورة الاولى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة واقـامة عدالة اجتماعية كانت تنفيذ قانون تحديد الملكية ...

وتمت اتصالات مع الوفد .. اجتمعت مع فؤاد سراج الدين أربع مرات من أجل بحث هذا الموضوع وطوال هذه الاجتماعات كانت هناك محاولة من جانبنا لاقناعهم ومحاولات من جانبهم لاقناعنا ..

ورفضوا تحديد الملكية التي طلبناها .. ورفضوا ان يعودوا الى الحكم على أساس تحديد الملكية ولكننا كنا نصمم على تحديد الملكية .

وكان الامر بالنسبة لي في هذه الأيام غريبا كل الغرابة ولكنني بعد ذلك تبينت ان العملية لا تحتاج الى غرابة .. ليس بها الغاز أو عقد باى حال من الاحوال .. فكيف يمكن التفاوض مع الاقطاعي وصاحب الارض بشأن تحديد الملكية وطلب صك منه بأخذ أرضه وتوزيع املاكه ، وكان حزب الوفد في هذا الوقت يمثل طبقة من ملاك الأرض والاقطاعيين وكان من الطبيعي ان يرفضوا هذا الوضع .. غير الطبيعي ..

وقد فطنا في آخر الأمر الى أننا كنا سذجا جدا حينما طلبنا من الاقطاع ان يقبل بنفسه ان يوقع صك القضاء على الاقطاع وتحرير الفلاح لأن معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه لأن الحزب كان يعتمد على الاقطاعيين .. ويعتمد على النفوذ الاقطاعي .. والاقطاعيون في كل دائرة وفي كل مديرية في هذا الوقت كانوا يعتمدون على الفلاحين الذين يعملون عندهم في أخذ اصواتهم .

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية
ص ١١،١٠،٩

الرجعيــة ترفــع

شعار الديمقراطية

والرجعية تستطيع ان تكيف نفسها وفق العصر .. ترفــع شعار الديمقراطية اذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجمــاهير لأن سلاح الرجعية هو الجماهير . الشعب نفسه . فهى تخدعه ، ترفع الشعارات ثم تكبله بعد ذلك لأنها بعد ان تصل الى اهدافها تتناسى هذه الشعارات .

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية

ص ٦١

الفرق بين الاتحاد الاشتراكى

والاتحاد القومى

هناك من يقول : ان الاتحــاد القومى فشــل وفقد الصــلة بالجماهير .. أنا اعتقد أن الاتحاد القومى كان به عيب واحد . هو أننا تركنا الفرصة للرجعية لتتسلل اليه وتسيطر على المناصب الرئيسية ونحن فى هذا كنا حسنى النية .. لأننا عندما كنا نريد أن نحل الصراع الطبقى بالوسائل السلمية ونقيم نوعا من التعايش الســلمى بين الطبقات فى اطار الوحــدة الوطنية سمحنا لــكل الناس حتى للرجعية بالدخول فى الاتحاد القومى .

والرجعية تتشكل وتتلون لكى تخدع العناصر الوطنية ، فاذا وجدت الفرصة لتنقض لا تتوانى .. بل انها تعمل دائما على ان تنقض لتسلب الدولة وتسيطر عليها ، ثم تستخدم الدولة لارهاب العناصر الوطنية ولارهاب طبقات الشعب العاملة او جموع الشعب العاملة .

هذه هي الغلطة التي تنبهنا اليها في الاتحاد القومي .

اما من النواحي الاخرى ، فالاتحاد القومي قام بدور كبير ، وقام بدور فعال للاتصال ، وانا فكرت في تغيير اسم الاتحاد القومي عموما الى الاتحاد الاشتراكي العربي على أساس أننا يجب ان نحدد . فقبل ذلك قلنا الاتحاد عموما والقومي عموما ، اما الآن فاننا نضفي عليه الصفات التي لابد ان تنطبق عليه فاصبح الاشتراكي اي ان الرجعيين لا يدخلون الاتحاد الاشتراكي .. هكذا بوضوح .

وفي اللجنة التحضيرية بحث هذا الموضوع .. وعملت قواعد للعزل ، ثم تبقى عندنا السلطة اذا وجدنا افرادا لهم تطلعات رجعية نستبعدهم خارج الاتحاد الاشتراكي .

بعد ذلك .. « القومي » .. فسرناها فاصبحت العربي .. وهكذا اصبحت الأمور واضحة والصفات واضحة .

ثم هل سيكون الاتحاد الاشتراكي هيئة سياسية ؟ وما مدى اشرافها على الجهازي التنفيذي ؟.

طبعا سيكون الاتحاد الاشتراكي التنظيم البديل بالاتحاد القومي .

ثم مدى اشرافه على الجهاز التنفيذي .. تكرر ما قلناه مع أن المنظمات الشعبية او المجالس الشعبية تشرف على الأجهزة الشعبية .

بيانات وتعليقات الرئيس بالجلسة الثالثة
من جلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
٢٦ مايو سنة ١٩٦٢

مسار من أجل
الديمقراطية السليمة

لقد كنا نتصور ان دورنا فى ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ هو دور الطليعة تقتحم الأبواب فتفتحها .. وتنتظر الزحف المقدس قادما اثر خطاها .. شعبها يتلقى مسئولياته وينهض بها ، ويشق طريقه الى مستقبله ويصل اليه .

ثم ما لبثت التجربة ان اوضحت لنا ان الأمر لم يكن بالبساطة التى كنا نتصورها .. ونحن بعيدون عن الحقائق المادية المجردة من الأماني والاحلام .

وحين اتيح لنا أن نرى هذه الحقائق ادركنا على الفور لماذا لم نستطع ان نلتقى بالممثلين الحقيقيين للشعب فى الموعد الذى كان بين الأمة وبيننا .

كان الطريق بيننا وبينهم مليئا بالعقبات .

ولم يكن فى استطاعتنا أن نذهب الى الممثلين الحقيقيين لهذه الامة ولا كان فى استطاعتهم ان يجيئوا الينا .

كان بيننا وبينهم استعمار جثم على ارضنا منذ مئات السنين ، بل منذ آلافها . وكان لابد لهذا الاستعمار أن يحمل عصاه على اكاهله ويرحل حتى نستطيع أن نلتقى بهم .

كان بيننا وبينهم ملك .. أستبد وطغى .. وكان لابد ان يذهب هذا الملك حتى نستطيع أن نلتقى بالممثلين الحقيقيين للشعب .

وكان بيننا وبينهم اقطاع استشرى خطره واستفحل ضرره ؛ لم يكتف بأن يملك الأرض وانما اراد أن يضم الى ملكية الأرض . ملكية البشر ، وكان لابد أن ينتهى هذا الاقطاع ويزول حتى نستطيع أن نقيم الديمقراطية الحقة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب نظام حزبي ، مزق وحدة البلاد وفرق شملها ، ولم تكن المبادىء موضوع الخلاف وانما كانت الزعامات الانانية والمال الحرام ، وقوت الشعب ، هى موضوع الخلاف ومحور ارتكازه ، وكان لابد أن يختفى هذا كله ويمحى ، حتى نستطيع أن نقيم الديمقراطية السليمة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب يأس مخيف .. سيطر على القلوب والعقول نتيجة لكل ما ذكرنا ، فاذا الأحداث تترى على هذا البلد والغالبية من شعبه تكتفى بموقف المتفرج .. حتى وان كانت هذه الأحداث تتعلق بالبلد وشعبه وتقرر مصيرها لمستقبل السنين .

ومع اليأس المخيف اصبح وطننا ارضا مفتوحة مكشوفة امام كل من تحدثه نفسه بمذهب غريب او عصبية جاهلة .

وفى هذه الظروف ضاع الايمان وفقدت الثقة .

فلم يعد كل فرد فينا يؤمن أو يثق بزعمائه ، أو يثق بغيره من المواطنين او يؤمن أو يثق حتى بنفسه .

وكان ينبغى للايمان والثقة ان يعودا الينا كشعب وكافراد حتى نستطيع ان نقيم الديمقراطية الحقة .

وهكذا فى الوقت الذى اتضحت فيه معالم الطريق الى الديمقراطية الحقة اتضحت فى الوقت ذاته حدود المعارك التى كان يتعين علينا ان نخوضها لكى يتم اتحاد الشعب حرا طليقا يفتح بيده آفاق غده .

وكانت هذه المعارك فى حقيقة الأمر حربا واحدة .. هى حرب الاستقلال .. وكان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال .

وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال .

وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال .

وكان انهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال .

وكانت مقاومة اليأس والدعوة الى الثقة والايمان معركة فى حرب الاستقلال .

كانت هذه المعارك كلها حربا واحدة .. لقد تعددت المواقع ولكن العدو كان نفسه .

العوامل متشابكة .. والفروع من الجذور .

فلقد كان من المستحيل مثلا أن نقضى على الاستعمار الا اذا بدانا بالقضاء على أعوانه .. وفى الحق انهم كانوا أشد على هذا الوطن خطرا من الاستعمار .

ذلك ان الاستعمار فى زماننا وعصرنا الحديث لا يجىء سافرا كاشفا عن ظهره ونابه وانما هو دائما يحاول أن يضع من الاقنعة على وجهه ما يخدع الناس ، عن حقيقة نواياه .

وحتى قبل أن يحل بأرضنا الاستعمار البريطانى كان الاستعمار التركى يتحكم فينا ، لا على أنه استعمار يريد ان يسيطر ويستغل وانما كانت السيطرة وكان الاستغلال تحت ستار جلال الخلافة ومهابة أمير المؤمنين .

ولما جاء الاستعمار البريطانى .. بعد أن سحق انتفاضة وطنية باسلة قام بها الشعب وهى ثورة عرابى . لم يحكم مصر صراحة بضباط الانجليز فقد كان ذلك حربا تضعه أمام الشعب وجها لوجه .. وكان الاستعمار يرى ان خير ما يلائم اهدافه ويحقق أغراضه هو أن يختفى وراء الستار ولا يقف أمامها ، وان يدير الملهاة بل المأساة من خلف المسرح ولا يظهر عليه .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا وأقام من الوهم عرشاً ، ثم بدا يجيء بالدمى والأصنام يضع منها فوق رءوسنا ملوكا وامراء .

كانوا اذلاء ضعفاء امامه لأنه سيدهم ، وخالقهم .

وكانوا عتاة جبابرة على الشعب يستعرضون منه ضريبة ذلهم وضعفهم امام الاستعمار .

وكذلك كان الاقطاع ..

وكان قوة ارادها الاستعمار لتكون بديلا لقوة القصر .. فى الحكم وفى الظلم او لتكون عونا لها على حسب مقتضيات الاحوال .

ثم ضاقت حلقات الحصار حول الشعب لما بدات الاحزاب تدور فى الدائرة بعضها يعمل بأوامر القصر مباشرة وبعضها بوحى من الاقطاع وبعضها يختصر الطريق فيتجه دون شعور بالخزى او العار الى المصدر الحقيقى لكل سلطان الى الاستعمار .

وكان الحصار حول الشعب محكما ، لدرجة انه لما ثار سنة ١٩١٩ ، لم تلبث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها وانحرفت وتفتتت وحدتها وتناثرت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح ، وكان الاستعمار من وراء هذا كله راضيا سعيدا .

كانت القوى كلها أوراقا فى يده يلعب بها اذا شاء مرة واحدة او يلعب بها اذا شاء واحدة بعد واحدة .

وفى كل الأحوال كان الغنم له وكان الغرم على الشعب .

كذلك كانت المعارك فى حرب الاستقلال .

كان القتال فى اية معركة منها قتالا فى كل معركة ومواجهة اى خطر فيها .. مواجهة لكل الأخطار .

وكان خلع الملك مقدمة لاعلان الجمهورية ومقدمة لالغاء الالقاب ومقدمة للقضاء على الاقطاع .

وكان الاصلاح الزراعى مقدمة لحل الأحزاب .

ولم يكن حل الاحزاب بدوره مجرد انهاء لفئة مزقت وحدة البلاد ، ونهب ما نسى القصر والاقطاع نهبه من خيرات فحسب ؛ بل ان حل الاحزاب كان مقدمة لاجلاء الغاصب عن ارض مصر ؛ فان قوة الاحتلال فى منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها تواجه بلدا متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقى على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس على مائدة مفاوضات تعثر امرها اكثر ما استقام .

وانما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار انه فقد القوائم التى كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والأصنام . دمية بعد دمية ؛ وصنما فى أعقاب صنم . اصبح الاستعمار فاذا هو أمام الشعب وجها لوجه ولاحت المعركة بينهما مع الأفق بل ووقعت المعركة فعلا على ارض منطقة القناة .

وبالأيدى المتحدة القوية .. والدم الزكى الذى سال فى منطقة القناة وقعنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا فى حرب الاستقلال .

لكن انتصارنا فى حرب الاستقلال مقدمة لابد أن تمضى الى غاياتها .. فان حصولنا على الاستقلال وان كان فى حد ذاته املا عظيم الا أن ما بعد الاستقلال كان هو دون شك .. الأمل الأعظم .

لم يكن الاستقلال فى رأينا مجرد صك مهرناه بالغالى الزكى من دمائنا لكى نحفظه مع ما نفخر به من تراث ماضينا وآثار أجدادنا وانما كان ايماننا أن هذا الاستقلال لا خير فيه مالم يصبح نقطة الانطلاق الى مستقبلنا .

كنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا فى حرية .

وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف وانما كان بداية سعى . ولم يكن نهاية كفاح . بل كان دعوة الى كفاح . لم يكن هبوط ليل بعد نهاية عمل نهار . وانما كان مشرق الفجر .

كان الاستقلال مجرد اشـارة ، معناها اننا الآن نستطيع ان نعمل .. واننا الآن نستطيع ان نجنى ثمار هذا العمل ..

لقد كان العمل المنظم لبناء وطننا عسيرا ، بل مستحيلا قبل الحصول على الاستقلال .. كانت كل جهودنا قبل الاسـتقلال بذورا مبعثرة فى مهاب الرياح معظمها يضيع فى الهواء وقليل منها يستقر على الأرض ليخضر عوده وتورق اغصانه .. ذلك ان الذين كانوا يتحكمون فى هذا البلد قبل الاستقلال لم يكونوا يريدون له القوة ، بل ان حالة الضعف التى كان يرسف فى اغلالها كانت خير ضمان لهم بأن استغلالهم له مباح الى غير حد .

كنا – طالما العجز يقعدنا عن الحركة – فريسة سهلة .

فأين كان وجه المصلحة لديهم فى أن يمنحونا عناصر القوة ؟ أو يتركونا نحصل بجهودنا على هذه العناصر .

الاقوياء لا يمكن أن يكونوا فرائس سهلة .

وهكذا لمـا تحطمت الاغلال وجاء يوم الاستقلال وكان المعنى الواضح ، والحقيقة الظاهرة وراء هـذا الاستقلال ان قد تفتحت الأبواب للعمل ولكل من يريد ان يعمل .

فان امامنا عملا كثيرا وطويلا .

كانت الأرض امامنا رحبة واسعة .

كنا نريد أن نعمل للماضى الذى ضاع وللحاضر الذى نريد ان نصونه وللمستقبل الذى كنا نريد ان نؤمنه لابنائنا .

كنا نعرف طريقنا فقد كان شعبنا يريد :

مستقبلا متحررا من الخوف ومن الحاجة ومن الذل .

يبنى فيه بعمله الايجابى وبكل طاقته وامكانياته ، مجتمعا تسوده الرفاهية ويتم فى ظلاله :

القضاء على الاستعمار واعوانه .

القضاء على الاقطاع .

القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم .

اقامة جيش وطنى قوى .

اقامة عدالة اجتماعية .

اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولم تكن هذه المعانى كلها مجرد شعارات ترتفع بها الاعلام ايام الاحتفالات والأعياد ، وانما كانت هذه المعانى ارادة عزمت وصممت.
ولكن الاستعمار هاله ما كنا نفعله فى بلادنا .

لقد اصبح واضحا ان الاستعمار لم يكن يريد أن تنهض من الحت انقاض الماضى امة جديدة تبنى نفسها وتحاول ان تكون نموذجا لغيرها من الامم المتحررة فى المنطقة .. امة تمنح نفسها القوة وترشد غيرها الى الطريق .

كان الاستعمار يريد لهذه المنطقة امرا .

وكانت شعوب المنطقة تريد لنفسها امرا آخر .

وهكذا بينما نحن منهمكون في عملية البناء ، اخذ الاستعمار يتحرش بنا .

ولقد ادركنا على الفور انه لا مفر من معركة أخرى مع الاستعمار لصيانة استقلالنا .. وكانت المعركة جديدة في هذه المرة عن المعركة التي كنا قد نفضنا ايدينا منها لتونا .

حاربناه في المرة الأولى داخل بلادنا لنخرجه منها .

وبدا اننا سنضطر لحربه مرة ثانية في خارج بلادنا حتى لا يدخل اليها .

كانت الحرب الأولى حرب الاستقلال .

وكان لابد ان تصبح الحرب الثانية حرب تثبيت الاستقلال .
ولقد حاولنا جهدنا أن نتجنب معركة صريحة فقد كنا ندرك حاجتنا الى الوقت لكى نبنى بلادنا .

ولكن الاستعمار كان يرى مالا كنا نراه .. ومن هنا كان همه الأول الا يترك لنا وقتا أو هكذا كانت خطته .. فلم يكد التوقيع بالحروف الأولى على اتفاقية القاعدة يتم ، حتى بدأت سلسلة المناورات التي كانت في الواقع مقدمات معركة الاستقلال . الثانية او معركة تثبيت الاستقلال .

كانت أولى هذه المناورات مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .
ولقد كان الدفاع عن الشرق الاوسط يهمنا من غير شك ولكن نوع الدفاع الذي كنا نريده كان يختلف عن نوع الدفاع الذي كانوا يريدونه .

وكان خلافنا الأساسي ينبع من مصدرين !

الأول : اننا كنا نريد دفاعاً يحمي الشرق الأوسط من أي عدوان مهما كان مصدره .. وكانوا يريدون أن يكون الدفاع ضد الاتحاد السوفييتي .. وضد الاتحاد السوفييتي وحده .

والثاني : اننا كنا نريد دفاعا ينبثق من داخل المنطقة نفسها ويرتكز على شعوبها . وكانوا يريدون دفاعا مشتركا ، يدخلون فيه ويسيطرون عليه ويصبحون رءوسه وتصبح شعوب المنطقة ذيوله ، يتولون قيادة ، ولا تملك شعوب المنطقة الا ان تكون مجرد الاتفاق أو مجرد وقود بشرى للمعركة .

وكانت هوة الخلاف على هذا النحو شاسعة ، فقد كانت الفوارق واسعة بين ما نريد وما يريدون .

كنا نريد الحرية الحقيقية .

وكانوا يريدون السيطرة المقنعة .

ولما استطاعوا اقناع الوزارة العراقية القائمة في ذلك الوقت بفكرة التحالف العسكري المتجه ضد الاتحاد السوفييتي وحده ، شركة مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك .. لم نقل شيئا بادىء الأمر فقد كان رأينا ان المشكلة أولا وأخيرا تخص شعب العراق وهو وحده صاحب الحق ان يقول رأيه فيها .

وفي هذا كله — كما شرحنا — كنا نريد بقدر ما نستطيع ان نتجنب المعركة فقد كنا في حاجة الى كل دقيقة من وقتنا للبناء .

وجاءت لحظة وجدنا فيها أننا لا نستطيع السكوت فان معركة الأحلاف العسكرية تخطت حدود العراق ، وبدأت الدعوة توجه الى باقي الدول العربية كي تنضم الى الحلف العسكري الجديد .

وكان هذا خطرا على المنطقة كلها من وجهة نظرنا .

وكذلك كان خطرا على سلامتنا الوطنية هنا فى مصر .

فلو ان جميع الدول العربية استجابت لهذه الدعوة الموجهة اليها وقبلت الانضمام الى هذا الحلف .. اذن لكان معنى ذلك ان اهتمام هذه الدول جميعا سوف يتجه الى خطر محتمل قادم من الشمال .. ويتغافل عن خطر محقق رابض فى قلب المنطقة العربية نفسها وهو اسرائيل .

ولو ان ذلك حدث لكان معناه :

تصفية قضية فلسطين فى مصلحة اسرائيل اولا ..

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ومطامعها التوسعية ثم تستدير بعد ذلك الى باقى اجزاء الوطن العربى تلتهم منه جزءا بعد جزء .

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ومطامعها التوسعية فى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٤ ابريل ١٩٥٥ يقول ما نصه :

« ان حلف بغداد يمكننا من تدعيم نفوذنا فى الشرق الاوسط ويجعل لنا القدرة على ان نرفع صوتنا عاليا فى كل مشاكله . »

هنا خرجنا نقاوم الدعوة الى الحلف الجديد باعتبارها خطرا علينا كشعب عربى اولا ، وكشعب مصرى ثانيا .

خطرا على قوميتنا العربية .

وخطرا على حدودنا الوطنية .

واذا كانت حرب الاستقلال ، سلسلة معارك متشابكة متلاحقة فكذلك كانت هذه الحرب الجديدة .. حرب تثبيت الاستقلال .

فان معركة الدفاع عن الشرق الاوسط أو معركة الاحلاف العسكرية المفروضة من الخارج لم تلبث ان قادتنا الى اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل .. هذه الاشتباكات التى بدأت بالغارة الاسرائيلية الشهيرة على غزة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥

وقبل هذه الغارة على غزة لم نكن نشغل انفسنا كثيرا بخطر اسرائيل .

وكنا فى ذلك الوقت نعتبر خطر اسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء اوطاننا .. كنا نعتبر ان خطر اسرائيل فى حقيقة امره هو ضعف العرب .

لولا هـذا الضعف ما قامت اسرائيل .. ولولا هذا الضعف ما استطاعت أن تغتصب من الوطن العربى بقعة من اقدس بقاعه وأطهر اراضيه .

كان اعتقـادنا اننا اذا استطعنا ان نبنى فى مصر هـذه الأمة الكبيرة التى نحلم ببنائها فان خطر اسرائيل يتلاشى .. وعندها يلـين ..

وكذلك كنا فى اندفاعنا الى بناء مصر نتصور اننا فى الوقت نفسه ندفع الخطر الاسرائيلى عن تهديدنا .. ونحول دونه ودون تثبيت اقدامه على الأرض المقدسـة الطاهـرة التى انتزعها من ارضنـا .

ولكن دخـان الغارة على غزة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انجلى ليـكشف حقيقـة خطيرة .. تلك هى ان اسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة وانما اسرائيل فى حقيقـة امرها راس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى اخطر من اسرائيل وأخطر من الاستعمار وهى الصهيونية العالمية .

وكانت هذه الحقيقة التى انجلى عنها دخان الغارة على غـزة نقطة تحول فى تفكيرنا وفى اتجاه الاحداث فى المنطقة كلها .

لقد تبين ان مشكلة اسرائيل ليست مشكلة داخلية ، الى الحد الذى كان يبدو قبل غارة غزة وتبين اننا لا نستطيع ان نمضى فى معركة البناء غافلين عن الخطر الذى يهدد ما نبنيه ويهدد وجودنا بأسره .

ان الطرق ، والمستشفيات ، والمصانع ، والمراكز الاجتماعية . لاتكفى وحدها لصيانة امتنا وحماية نطاق سلامتنا سواء فى معناه الواسع على الحدود العربية كلها أو فى معناه الضيق على حدودنا المحلية وحدها .

وبدا الواجب يحتم علينا ألا ننسى دفاعنا العسكرى بينما نحن نبنى مجتمعنا .

وهكذا اوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل الى المعركة الأخرى فى حرب تثبيت الاستقلال .. تلك هى معركة احتكار السلاح ..

كانت معركة احتكار السلاح حلقة جديدة فى السلسلة ..

اولى حلقات السلسلة كانت جرنا الى الاحـلاف العسكرية الاجنبية . فلما رفضنا قيودها واصررنا على الرفض كان تحريض اسرائيل علينا حتى يثبتوا لنا اننا لا نستطيع الدفاع عن انفسنا واننا فى حاجة دائمة الى حمايتهم فـكيف بنـا نحلم بالدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد قالوها لنا صراحة فى ذلك الوقت بلسان أصدقائهم الذين قبلوا وجهة نظرهم فلقد تعلق هؤلاء الاصـدقاء بالفرصـة التى اتاحتها لهم غارة غزة فبدءوا يرددون من الحجج ما تصـوروا انه يؤيدهم فيما تورطوا فيه .

قالوا : لو ان مصر كانت فى نطاق حلف عسكرى لكانت حصلت على السلاح من اقوياء هذا الحلف .. أو لكان هؤلاء الأقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنها .

ونسى هؤلاء عبرة ما جرى فى فلسطين .. وكانت فلسطين بالنسبة لنفس هؤلاء الأقوياء أكثر من زميل فى حلف .. كانت تحت انتدابهم .. كانت تحت وصايتهم .. كانت فى كنفهم وفى رعايتهم ، وكانوا مسئولين عنها أمام عصبة الأمم التى قررت انتدابهم على فلسطين .. ومع ذلك كانوا هم انفسهم الذين سلموا فلسطين .. وباعوا شعبها .. أما نحن فلم تكن قد نسينا .

وهكذا أعلنا اننا سندافع عن انفسنا بانفسنا وسنرد العدوان بالعدوان ..

هنا بدأت الحلقة الثالثة من السلسلة .. معركة احتكار السلاح .. معركة ثالثة فى حرب تثبيت الاستقلال .

وفى نفس الوقت كتب علينا أن ندخل معركة رابعة فى حرب تثبيت الاستقلال هى معركة تحرير معالم شخصيتنا الدولية ووضع مسلكنا فى هذا العالم الذى زرعوه بالمشاكل من حولنا .. فكان حصاد ما زرعوه حربا باردة تفترس أعصاب العالم وتمزقها .. وتهدده كل يوم حرب ساخنة تنتهى بدمار شامل لا يبقى ولا يذر .

وتشابكت هاتان المعركتان معا الى حد بعيد ..

معركة الحصول على السلاح .. ومعركة الشخصية المصرية المستقلة .. معركة القوة .. ومعركة المصير .

كنا نريد ان نكون اقوياء فى وطننا ندافع بكفاية عن حدوده ، وكنا نريد أن يكون ضميرنا الدولى يقظا يشارك فى الدفاع بكفاية عن سلام العالم ..

لم نكن نريد ان نسمع طرقات التهديد تدق ابوابنا ، ولا نستطيع النظر الداهم علينا دفعا ولا ردا .

وكذلك لم نكن نريد ان نرى نيران الفتنة تندلع فى الأرض من حولنا وتحرق غيرنا وتحرقنا معهم دون أن يكون لنا نصيب فعال ، ويصدر فى كل تصرفاته عن روح من عـدم الانحياز تنشد العدل وتطلب السلام على اساسه .

هكذا تشابكت معركتان فى حرب تثبيت الاستقلال ..

الحصول على سلاح والاشتراك فى مؤتمر باندونج الذى جمع دول افريقيا وآسيا .

تشابكت المعركتان فى تلاحق الحوادث وتشـابكتا ايضا فى توافق الزمن .. طلبنا السلاح اول ماطلبناه من الموردين التقليديين الذين كنا نشترى منهم ، كنا نشترى منهم ما لا نريد شراءه من سلاح ، وانما ما كانوا يريدون هم بيعه لنا من السلاح ، ومع ذلك طلبناه فقد كنا فى حاجة ماسة الى كل سلاح .. الى أى سلاح.. وذلك دائما هو موقف الذى يحتاج السلاح ليدفع عن نفسه المعتدى ويصد عن ارضه الغير .

طلبنا السلاح من أمريكا .. وطلبنا السلاح من بريطانيا .. أما امريكا فقد سكتت .. ثم وعدت ثم عدلت ثم عادت الى السكون

اما بريطانيا التى كنا نداينها بجزء من ثمن سلاح تقاضته منا ، وتأخرت فى توريده ، فقد وجدت الشجاعة لتسألنا عما سيكون عليه موقفنا فى باندونج .

الى هذا الحد كان الربط بين المسألتين .. وما من شك ان هذا الربط لا يبدو الآن غـريبا .. فان السـلاح وباندونج كانا معركتين فى حرب واحدة هى حرب تثبيت الاستقلال .

ولم نشأ أن نجعل من رغبتنا في الحصول على السلاح سدا يحول بيننا وبين الشخصية الدولية التى كنا نسعى لتحديد معالمها وتأكيد دورها في توفير السلام .

لم نشأ ان نساوم او نقايض او نبيع ونشترى ..

شخصيتنا الدولية ليست موضع مساومة ، ودورنا العلمى ليس سلعة مقايضة ، وحقنا فى لقاء الشعوب المتحررة والتعاون معها من اجل سلام البشر جميعا ليس للبيع او الشراء حتى ولو كان الثمن سلاحا نحن فى مسيس الحاجة اليه لكى ندافع به عن حدودنا وبيوتنا وارواحنا وأولادنا .

وهكذا صممت مصر على الذهاب الى باندونج فى مؤتمر كان مجـرد اجتماعه فى حد ذاته وبصرف النظر عن اى من قراراته تحولا بارزا فى التاريخ .

ومع ذلك فقـد توصل المؤتمر الى عشرة قـرارات تعتبر دستورا للعلاقات ما بين الدول ..

قرر المؤتمر :

١ ـ احترام حقوق الانسان الأساسيـة والأغراض ومبـادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ احترام سيادة جميع الأمم وسلامة اراضيها .

٣ ـ الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها .

٤ ـ الامتناع عن اى تدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر .

٥ ـ احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسـها انفراديا او جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٦ – (أ) الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى.

(ب) امتناع أي بلد من الضغط على غيرها من البلاد .

٧ – تجنيب الأعمال أو التهديدات العدوانية او استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأى بلد من البلاد .

٨ – تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية : مثل التفاوض او التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية او بة وسيلة سلمية اخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٩ – تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ – احترام العدالة والالتزامات الدولية .

وفوق هذه القرارات العشرة .. تعرض مؤتمر باندونج لعدد من القضايا الحيوية التى تتصل اتصالاً مباشراً بقضية السلام .

ومنها ما يتصل مباشرة بأمن منطقتنا كقضية فلسطين وقضية شمال افريقية ، وقضية محميات الخليج العربى .

ففى فلسطين أعلن المؤتمر الافريقى الاسيوى تأييده لحقوق شعب فلسطين .

وفى شمال افريقيا طالب المؤتمر بحق تقرير المصير للجزائر وتونس ومراكش ولقد حصلت تونس ومراكش بالفعل على هذا الحق فيما بعد وستحصل عليه الجزائر (١) مهما حاول الاستعمار وكابر .

---

(١) حصلت الجزائر على استقلالها فى يوليو سنة ١٩٦٢

اما فيما يتعلق بمحميات الخليج العربي فقد طالب المؤتمر بتسوية سليمة وايد موقف اليمن .

وكان بين ما تعرض له مؤتمر باندونج ايضا من القضايا الحيوية التي تتصل اتصالا مباشرا بقضية السلام ، مجموعة مشاكل قد تبدو لاول وهلة بعيدة عنا ، ولكن النظرة الفاحصة لها توضح لنا انه في الحقيقة ونفس الامر ، قريبة منا .. بينها نزع السلاح ، والدعوة الى تحريم انتاج الأسلحة الذرية والمطالبة بوقف التجارب الذرية .

وقد شاركت مصر ايضا في المؤتمرات الدولية التي استوحت بشكل أو بآخر مبادىء باندونج وفي مقدمة هذه المؤتمرات ، مؤتمر بريوني الذي شاركت فيه يوغوسلافيا والهند ومصر ، وتابعت فيه هذه الدول الثلاث ، التي تقاربت سياستها الخارجية ، سيرها مع الطريق الذي بدا في باندونج فتعرضت لمشكلات الشرق الأوسط وفي مقدمتها فلسطين والجزائر .

وتعرضت للمشاكل العالمية وفي مقدمتها الالحاح في نزع السلاح ووقف تجارب الأسلحة الذرية نظرا لما تنطوي عليه من اخطار تهدد الانسانية وتفسد الجو على نحو يمس الدول الأخرى ويعرض سلامة مواطنيها للخطر فوق ما فيه من تجاوز للحدود وانتهاك للضمير العالمي .

ثم جددت هذه الدول الثلاث ايمانها بالمبادىء التي لا ترى للعالم امانا بغيرها وفي مقدمتها حق تقرير المصير لكل الشعوب .

ولم تكن مصر خلال هذا كله تفعل ما تفعله بعض الدول المتباهية بقوتها في هذا الزمان .

تحتج على الباطل من غيرها .. ولا تحتج عليه اذا كانت هي مصدره .

تكيل المبادىء والقيم بكيلين ، كيل لنفسها وللضالعين معها وكيل للمعارضين لها والمشايعين لهؤلاء المعارضين .

كانت مصر تنادى صراحة بما تؤمن به من ضميرها .

وتمارس عمليا ما تدعو اليه .

وتناسق فى صفاء عادل ما بين لسانها وقلبها .

لهذا كان من دواعى سرور مصر ، حين كانت تنادى فى باندونج بحق تقرير المصير ، أن السودان الشقيق الذى قرر مصيره واختار استقلاله وكانت مصر أول من اعترف له بهـذا الاسـتقلال ، كان يشارك كدولة حرة فى نفس مؤتمر باندونج .

وقد عادت مصر من باندونج بعد ان أوضحت معالم شخصيتها الدولية لتجد معركة الحصول على السلاح فى انتظارها .

وكانت هذه المعارك فى الواقع ، وهى معركة كسر احتكـار السـلاح الذى كان محتكروه يعتمدون فى السيطرة على الشرق الأوسط .. على هذا .. الاحتكار .

وقد كانت المعركة طويلة وعنيفة ..

وعلى اى حال فلم يبق من تفاصـيلها خفى الا ما تفـرض السلامة العسكرية وحدها ان يبقى فى طى الكتمان .

والخلاصة ، ان مصر حين لم تستطع ان تحصل على السلاح من بريطانيا بعد ما كانت دفعت جزءا من ثمنه ، ولم تستطع كذلك

ان تحصل عليه من الولايات المتحدة الامريكية ، بعد محاولات متكررة وجهود مضنية ، ووعود بذلت ثم نسيت ، لم تجد بأسا من ان تطلب شراء السلاح من الاتحاد السوفييتي ، وتشتري منه بالفعل ـ شاكرة مقدرة ـ ما ترى انه يفي احتياجات الدفاع عنها .

ولكن حصول مصر على السلاح قوبل بثورة صاخبة وعصبية عارمة .

والمؤكد ان الأمر بالنسبة لهؤلاء الثائرين الغاضبين لم يكن أمر سلاح وانما كان امر احتكار للسلاح ولم يكن بالنسبة لهم مشكلة بلد يلتمس اسباب الدفاع عن نفسه حيث يجدها وانما أمر بلد يريد ان يكسر حلقات الحصار ويتمرد على ما ظل امرا واقعا طوال قرون .

ولقد كان اخطر ما في المشكلة بالنسبة لهم أيضا ـ هؤلاء الثائرين الغاضبين ـ ليس ان مصر افلتت من الحصار المضروب حولها فقط ؛ بل كانت ذروة الخطر أن مصر بما أقدمت عليه فتحت الطريق واثبتت أن اى حصار لا يمكن ان يصد اسباب القوة عن شعب عقد العزم على الوصول الى هذه الأسباب .

هنا بدات المعركة الخامسة في حرب تثبيت الاستقلال معركة الضغط الاقتصادى .

كنا قد انتصرنا في معركة الاحلاف فلم نستسلم لأغلالها ...

وكنا قد انتصرنا في معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل فلم نتخاذل ولم نلق بأنفسنا تحت أقدام من يفرضون الوصاية علينا وصممنا على أن الدفاع عن أوطاننا هو مسئوليتنا وحدنا وان واجبنا هو ان نرد العدوان بالعدوان .

وكنا قد انتصرنا في معركة الشخصية المستقلة ...

ثم كنا انتصرنا فى معركة احتكار السلاح ..

ولم تكن هذه الانتصارات كلها لنا وحدنا وانما كانت لمنطقة بأسرها رفعت أعلام النصر مزهوة واثقة ، سعيدة انها وجدت نفسها ووجدت طريقها ووجدت مستقبلها بعد عصور طويلة من الزمان .

ماذا بقى فى جعبة الذين كانوا لا يريدون الخير لهذه المنطقة ؟ .

ان السلاسل تحطمت ، والوصاية سقطت والشخصية المستقلة برزت واحتكار السلاح انتهى ، لا فى بلد يمكن عزله وحصاره ، وانما فى منطقة شاسعة الأطراف يتدفق فيها تيار واحد : هو تيار القومية العربية ، يغمر ما بين المحيط الاطلسى والخليج العربى .

كان واضحا انه لم يبق فى الجعبة ازاء مصر غير سلاحين .. نهاية العداء الذى لا عداء بعده .

الضغط الاقتصادى اولا ، فاذا لم يجد فالحرب ثانيا .

التجويع فاذا لم تستطع البطون الخاوية أن تجبر القلوب والأرواح على الاستسلام فسفك الدماء اذن والنار والحديد .

وذلك ما حدث بالفعل ..

لم ينجح سلاح الضغط الاقتصادى ، الذى اتجه الينا على مراحل ظلت تشتد وتعنف مرحلة بعد مرحلة ، حتى كانت الخاتمة هى سحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

لقد كنا وما زلنا نعتقد ان مشروع السد العالى حجر زاوية اساسية فى مشروعاتنا لمواجهة المستقبل .

مشروعات رفع مستوى المعيشة ومشروعات مواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان .

مشروعات توفير العمل للايدى القادرة عليه وتوفير الغذاء لاكثر من ثلثمائة الف فم تطلب الطعام كل عام ، زيادة عن العام الذى سبقه .

وكان مشروع السد العالى بضخامته رمزا لتصميم شعب طال تخلفه عن موكب .. على اللحاق بهذا الموكب .

كان المشروع ضخما ولكن ضخامته لابد أن تقاس بالحاجة اليه ..

كان لابد لنا أن نعوض ما فات ، وان نسرع الخطى ، لا لكى نلاحق الزمن فقط ، ولكن لكى نسبق الزمن ، فلو ان الزيادة المستمرة فى عدد السكان دهمتنا دون أن تكون على استعداد لها فان معنى ذلك ان مستوى المعيشة سينخفض كثيرا عما هو عليه الآن ..

ولم تكن ضخامة المشروع سرا ولا كانت سرا كذلك آمالنا المعلقة عليه ..

لقد عرضنا المشروع على العالم فرحين به فخورين نطلب من كل صاحب خبرة ان يدلى لنا برايه فيه فلما اجمع كل الخبراء على فائدته ونفعه بدات آمالنا المعلقه عليه تتحول الى طاقة دافعة محركة ..

وطلبنا قرضا من بنك التعمير والانشاء الدولى وسلمنا المشروع للبنك يدرسه ويحقق تفاصيله كما تفعل أية دولة فى مشروع من المشروعات تريد عونا عالميا على تنفيذه وكنا على استعداد لأن نقبل من شروط التمويل ما لا يمس سيادتنا .

وفى هذا الوقت تقدمت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بريطانيا لمساعدتنا تطوعا منها واظهارا لحسن النية .

وكان راينا ان نقبل كل عون غير مشروط ولكن الشروط توالت ثم اتضح لنا ان علينا ان نسلم طواعية كل ماربحناه في معاركنا السابقة لتثبيت استقلالنا اذا كنا نريد ان نرى املنا في بناء السد العالي يتحقق .

ولم نكن على استعداد لان نشترى الخبز بالحرية ..

وكانت الضربة التي فرضت علينا هي سحب عرض المساعدة في تمويل مشروع السد العالي والضغط على البنك الدولي كي يسحب في نفس الوقت قرضا كان قد اتفق مع مصر على كل شروطه .

ولقد تم هذا كله بطريقة لا تدع مجالا للشك في اننا وصلنا الى الجزء الحاسم في معركة الضغط الاقتصادي وصلنا الى عملية التجويع .

ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت ..

نتلقى اللطمة صاغرين ثم ننتظر الجوع والبطالة تلاحقنا اشباحها الكئيبة في المستقبل القريب وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس ..

كنا نريد تصحيح جريمة تاريخية قديمة ، وكنا في الوقت نفسه نريد ان نحول دون ارتكاب جريمة جديدة تدبر لنا في المستقبل ..

كان لابد أن نغسل عار مصر التي اصبحت للقناة ..

ومن ناحية اخرى كان لا بد لنا ان نصنع فجر مصر التي اصبحت القناة لها ..

كان للقناة في راينا دور عالمي ، كممر مائي دولي يساعد على تقدم التجارة ويدفع رياح الرخاء الى كل الاقطار ، ولكن القناة

أكان لابد لها في رأينا من دور وطني فلم يكن مقبولا أن تكون القناة مصدر خير على العالم ومصدر شر على وطننا ..

وانما كان المقبول أن تكون القناة خيرا على العـالم .. خـيرا على وطننا .

هكذا اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس ، حتى يستطيع دخلها أن يساهم في تمويل مشروع السد العالي ، دون ما مساعدة خارجية مشروطة او قرض دولي مقيد .. ولسوف يعطينا تنفيذ مشروع السد العالي مليون فدان جديدة من الارض فضـلا على تحويل ٧٠٠ الف فدان تروى بالحياض الى الرى الدائم تضمن لنا فوق ذلك زراعة ٥٠٠ الف فدان من الارز سنويا هذا عدا فوائد جمة اخرى ، بينها مواجهة العجز في الايراد المائي للنيل وتخفيف لنسبى على خزان اسوان الحالي ..

اذن فلن نخدع كما كان يراد بنا ..

على العكس .. سوف يزيد طعامنا وسوف يزيد دخلنا القومي من الزراعة بنسبة لا تقل عن ٣٥٪ من قيمته الآن ..

لقد افلتنا من حصار الجوع .. وانتصرنا ..

فلم يعد في جعبتهم غير القتال .. ولقد فرضوه علينا فرضا ولم نكن أمامنا الا أن نحمل السلاح .

لقد حاولنا جهدنا الا يكون الاحتكام الى المدافع ، واظهرنا بكل الوسائل اننا نريد السلام ونحرص عليه ولكنهم ابوا الا ان يطلبوا منا الاستسلام ..

ابدينا الاســتعداد لقبول التعاون الدولي في قناة السويس ولكنهم كانوا يريدون السيطرة الدولية ..

حاولوا استشارتنا بكل الوسائل ولكننا كبحنا جماح عواطفنا واقررنا ان تكون الغلبة للعقل والحكمة ..

لجئوا الى التهديد والوعيد فلجأنا الى الصبر ..

لجئوا الى المؤامرات ووصل بهم الامر الى حد سحب المرشدين والفنيين الاجانب من قناة السويس .. فلجأنا الى رجالنا .. فاذا حفنة قليلة من الرجال يثبتون للعالم اننا اذا كنا ننشد الحرية فاننا نعرف مسئولياتها ..

ثم قبلنا بعد هذا كله ان نجلس معهم ونتفاوض بعد توصية صريحة فى مجلس الامن وتحدد بالفعل موعد للمفاوضات بيننا .. (٢٩ اكتوبر) فى مدينة جنيف ..

ولكنهم لم يجيئوا الى جنيف بل جاءوا من سيناء ومن بورسعيد ومن كل سماء فوق مدننا ومصانعنا ومواصلاتنا وجيشنا ..

كانت اعجب مفاوضات فى التاريخ ..

كان وفد المفاوضات الذى جاءنا .. ثلاثة جيوش .. ثلاثة اساطيل ثلاثة قوى جوية ..

كانت المفاوضات عدوانا غاشما أراد أن يحطم وطننا ويبدد كل الانتصارات التى حصلنا عليها بأعمالنا وتضحياتنا ..

هجمت اسرائيل عبر سيناء ، وتبعتها بريطانيا عبر البحر .. اما فرنسا فكانت قسمين ، قسم مع اسرائيل عبر سيناء وقسم مع بريطانيا عبر البحر ..

وكتب الله لنا النصر فى القتال ..

استطعنا في حماية قتال مجيد في ابو عجيلة أن نستطيع جيشنا سليما من سيناء واستطعنا في الوقت نفسه أن نحتفظ بطيراننا عدة وذخيرة لما ضياتي من مفاجآت الايام ..

وكانت خطة العدو ترمى الى عزل الجيش فى الصحراء وتدمير واصطياد الطيران عن آخره والخلاص منه ..

ولكن خطة العدو فشلت ونجا الجيش ونجا الطيران ..

ثم تجمعت كل قوانا غرب القناة استعدادا للقتال حتى النصر تجمعت كل قوانا ، قوى الجيش قوى الشعب ..

وتحملت بور سعيد صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت وراء بور سعيد .. مصر كلها ونحن نقول ذلك حقيقة لامجازا .. كنا خلال المعركة وطنا باكمله يحمل السلاح ..

كنا خلال المعركة وطنا بأسره صمم على القتال ..

وكان شعارنا اننا اذا كنا نحب السلام ونسعى اليه فاننا نكره الاستسلام ونثور عليه ..

قاتلنا جميعا بشرف ..

الرجال والنساء .. الأطفال والكهول .. والشباب .. وبارك الله فى شبابنا الذى انتفض ، يترك مدارسه وجامعاته ووظائفه وبيوته ليحمل السلاح ، ويمضى الى المعركة وعلى شفتيه نشيد البذل والفداء ..

كنا نعيش أنبل وأعظم وأمجد ساعات حياتنا ..

لقد عرفنا كيف ننتصر لوطننا ، وانتصرت الدنيا معنا لهذا الوطن .. كانت جريمة العدوان علينا فى هاوية العار وكان شرف مقاومتنا على قمة المجد ..

واقبلت الشعوب ـ الشعوب العربية وكل الشعوب الحرة انتصرتنا . كانت معركتنا معركة العدل والحرية وتقرير المصير فى كل مكان ولكل شعب وهكذا لما انتصرنا كان النصر لكل هذه القيم فى كل ارجاء الأرض . ولما انتهى العدوان علينا الى النتيجة التى انتهى اليها ، لم يكن ذلك ايذانا بان مغامرة طائشة ضدنا قد فشلت وانما كان ذلك ايذانا بان هذه المغامرة الطائشة كانت آخر محاولة من نوعها .

ان الحملة المسلحة التى وجهت ضد شعبنا الراغب فى السلام ، ستمضى فى التاريخ باعتبارها آخر حماقة متخلفة من قرون الغزو والفتح والاستعمار فان الضمير العالمى اثبت قوته وأكد سلطانه .

وهكذا انتصرنا فى المعركة السادسة فى حرب تثبيت الاستقلال .

لقد فشل الاحتكام الى المدافع وانتهى بالوبال على الذين صوبوها الى حدودنا .

وانتصرنا فى حرب تثبيت الاستقلال كلها بكل معاركها ، فلقد كان القتال المسلح أقصى ما يملكه اعداؤنا الذين لا يريدون الخير لوطننا .

ولقد جاءوا الى القتال المسلح وخسروا فى الميدان فماذا بقى فى جعبتهم ؟

لا شىء .. اللهم الا الكراهية والحقد .

وخلال هذه المعركة الدامية فى حرب تثبيت الاستقلال كان واضحا ان اقامة الديمقراطية السليمة لن يتأخر طويلا .

ان الوعى العظيم الذى ابداه الشعب خلال هذه الايام الخطيرة المجيدة فى تاريخنا والنصر الذى انتهى اليه هذا الوعى حدد الموعد لاقامة الديمقراطية السليمة ..

لقد زالت العقبات التى كانت تعترض الطريق ..

تكفلت حرب الاستقلال بتطهير هذا الجزء من هذا الطريق .

الاستعمار رحل .. والملك ذهب .. والاقطاع قلمت اظافره .. والأحزاب المتصارعة على الغنائم والأسلاب طويت صفحاتها ، وأصبحت عبرة من عبر الماضى .

وتكفلت حرب تثبيت الاستقلال بتطهير ما بقى من الطريق ..

قيود الأحلاف لم نستسلم لها .. العدوان على حدودنا وقفنا لصده .. شخصيتنا المستقلة خرجت وتحددت .. احتكار السلاح ضاع سره وبطل سحره . الضغط الاقتصادى ومعركة التجميع افلتنا منها .. والقتال لم يستطع ان يفرض علينا الاستسلام

لقد تم تطهير الطريق الى الديمقراطية السليمة ..

ولقد حصلت المراة المصرية على كل ما كان ينبغى لها من حقوق ولم تحصل عليه منحة ولا منة بل بجهادها جنبا الى جنب مع جهاد الرجل .. بوقوفها معه فى ميدان القتال بتعرضها لرصاص العدو مثل تعرضه .

ان نصف امتنا الذى كان معطلا قد خرج من وراء الحجاب يشارك فى البناء ويساهم فى خلق المجتمع الذى نريده . مستندا على الدين والأخلاق الوطنية ولم يكن باقيا بعد ذلك الا خطوات قليلة ثم نقيم الديمقراطية السليمة .. فى بلادنا .. وكانت هذه الخطوات فى الواقع من بقايا المعركة الأخيرة فى حرب تثبيت الاستقلال وهى معركة القتال المسلح .

كنا نريد أن تعود قناة السويس صالحة للملاحة بعد ما أصابها من آثار العدوان .. كما نريدها أن تعود لتخدم العالم وتخدم وطنها ...

وبمعرفة الامم المتحدة التى لابد لنا ان نشيد بدورها فى المعركة الأخيرة كلها ، سواء فى محاولة أيجاد حل سلمى لمشكلة قناة السويس ، أو فى محاولة ايقاف القتال ، استطاعت الهيئة المصرية لقناة السويس بعد جهد — ولا شك فى تقدير الوطن له — أن تعيد الملاحة الى قناة السويس . وكنا بعد اعادة الملاحة الى حالها الطبيعى نريد ان نرتب اجراءات تعاوننا مع الأمم المتحدة من أجل ازالة آثار المعركة ..

وما ان تم ذلك فعلا حتى اتخذنا السبل لاقامة الديمقراطية السليمة ..

بيان السيد الرئيس جمال عبد الناصر
فى افتتاح الدورة الاولى للفصل التشريعى الاول
٢٢ يوليـــو سنة ١٩٥٧

الفصل الرابع

التنظيم الديمقراطى السليم

- الديمقراطية والتنظيم الشعبى .
- سيادة الأغلبية .
- حق التصويت الانتخابى .
- حرية النقد وحرية الصحافة .
- حرية العلم .
- ديمقراطية الشعب العامل .
- الطليعة الاشتراكية .
- التنظيم السياسى .
- دعم البناء الاشتراكى .
- صوت الفلاح .
- الحرية للشعب .
- تحالف قوى الشعب العاملة .
- خمسون فى المائة للفلاحين والعمال .
- المجالس الشعبية .
- الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير .
- عضو الاتحاد الاشتراكى العربى .
- الميثاق أساس العمل .
- النقد والنقد الذاتى .
- حقوق وواجبات .
- الديمقراطية تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة .

الديمقراطية والتنظيم الشعبى *

تعريف الديمقراطية .

إن الديمقراطية بالمفهوم الاجتماعى والسياسى هو الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع المجالات انها الحل الذى يمد العمل الوطنى باوسع القوى ، ويكشف امامه فسح الطرق ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة على هذا النحو وبالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد لها اسلوب وهدف .. اسلوب يتحقق فى كل الظروف .. ان الثورة بالشعب باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطنى وكفالة استمراره وحماية طريقه من اية عقبات او انحرافات وهدف يتحقق معه فى كل الظروف .. ان تكون الثورة للشعب متحررة من اى استغلال طبقى او انتهازى ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر *

الديمقراطية .. والتنظيم الشعبى *

والديمقراطية — والأمر كذلك — لابد لها من قيام تنظيم شعبى يقود حركة الجماهير محتشـدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها وبما يلبى هذه المطالب .

وهذا التنظيم ، يجب ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غـيره الى اعادة تشكيل المجتمع .

ويجب ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير ويجب ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطني وأساليبه بما يحقق مصلحة هذه الجماهير والبحث عن نقطة بداية لتكوين التنظيم الشعبي الذي يخدم الديمقراطية السليمة ويفرض علينا نظرة سريعة الى تجارب سابقة .

التنظيمات الشعبية قبل الثورة

وقد كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة . ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين :

أولا : ان معظم هذه التنظيمات وخصوصا تلك التي مارست الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاسا لمصالح طبقية وكانت كلها تستند على تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل . ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أســـاس جماهيري ، وان كان بعضها قد استطاع في سنوات النضال الوطني من أجل الاستقلال أن يحرك جموعا من الجماهير فانه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته .. لارتباط مصالحه بطريق غــير مبـــاشر مع مصالح الاستعمار .

ومن ثم انتهى الى مهادنته .. ومن ناحية اخرى لأن النضال الوطني من اجل التحرر الاجتماعي لاحت مقــدماته حتى خـلال معركة الاســتقلال الأمر الذي جعل هــذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدهـــا الجماهيرية وتحاول صرف أنظارهـا عن معركتها الحقيقية .

ثانيا : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت في معظم الأحيان محدودة او سلبية بسبب تحفظ المصالح الطبقية الحاكمة عليها ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى لأن هذه التنظيمات

بحركتها دوافع انفعالية عاطفية أو حركتها قوى بعيدة من التربة القومية ولم يكن لديهـا على أية حال من التعمق ما يكفل لهـا مواجهة حتمية التغيير الاجتماعي واتخاذ الواقع الوطني بداية لها.

التنظيمات الشعبية بعد الثورة :

وإذا كان من الحق الآن ان نمارس النقد الذاتي وهو ضروري فانه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت و جرت محاولة اقامتها بعد الثورة ، قد عجزت عن تحقيق دورها . قصرت دونه وذلك راجع لعدة أسباب

الأول : انّ قوى الثورة في مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعي لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليـلا للعمل الثوري تلتقي عليـه الجهود ولقد تعرض الميثاق لهذا الوضع بالتفصيل .

ومن نتيجة ذلك ان التجمـع الشعبي مع النوايا الطيبة التي توافرت له كان تجمعا يغلب عليه الطابع الثوري أو كان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأماني العامة ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح واحد لتصدر عنـه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثاني : ان الفكر الثوري في تلك الفترة وهـــو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التي كان لابد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمـكنها ان تقبل الوحـــدة الوطنية مع قوى الشـعب صاحب المصلحة في الثورة .

ولقد كان من أثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم حدث في داخلها من عوامل الصــــدام بين

القوى الثورية الطبيعية والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما اصابها بالشلل واقعدها عن الحركة بل وكاد ينحرف بها فى بعض الاحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل».

الثالث : انه نتيجة لما سبق من غياب دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة فى وحدة وطنية موهومة ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية.

ان غياب دليل للعمل الثورى أقام ضبابا حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية بعد غياب دليل العمل صنع المقاييس الحقيقية للحكم ، على كفاية افراد التنظيم واخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم إلى هذا التنظيم.

الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى

على انه لابد من التأكيد ان هذه المحاولات كلها لم تضع سدى فان هذه المحاولات فضلا على ما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكرى الثورى.

ان الميثاق وصدوره عن ارادة شعبية حرة قد غير هذه الأوضاع كلها فالميثاق أعطى دليلا للعمل الوطنى اولا .. انه من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب العاملة التى يمكن ان تقوم بينهما الوحدة الوطنية التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سلميا وتدفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير.

وبذلك اصبح فى الامكان أن يلتف التجمع حول فكرة واضحة. كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية.

ان ميدان العمل الوطنى اصبح الآن مهيئا لقيام التحالف الوطنى الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية لكى يمارس دوره ويحل محل التحالف الطبقى القديم

الذى يجب أن يسقط والذى كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد الممثل لقوى الشعب العاملة .. هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله يفتح لأول مرة امكانية التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة .

خصائص الاتحاد الاشتراكى العربى

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والأمل ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يكون هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليله فى العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو بناء جماهيرى كامل تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا وتقوده بآمالها ليكون أداتها بعد ذلك فى قيادة العمل الوطنى .

رابعا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة وفى مقدمتها النسبة

المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال ولتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية وضرورة توافر مبدأ القيادة الجماهية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي والالحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا كلما كان ذلك ممكنا .

تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القريه او القسم او المصنع او اي مؤسسة تضم جموعا من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات وفي الوقت نفسه انها تترابط على النحو التالي :

اولا مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الاساسية في التنظيم الشعبي ويضم هذا المؤتمر جميع اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق ، ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي ومن هذا المؤتمر المحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا . المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية من المنتخبين من المحافظات على أن ينضم اليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الأولى اعضاء المؤتمر الشعبي للقوى الشعبية .

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى :

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات التاسيسية الأولى الى مؤتمرات المحافظات الى المؤتمر العام هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها ، ان مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية الميثاق كاملا ، ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل اهدافه كما انها تتحمل أكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجاله واهدافه ثم تناقش التقارير المقدمة من لجانها التنفيذية عن سير العمل سياسة واهدافا لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة . كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات فضلا عن مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيــــا والرقابة على تنفيـــذها تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ذاته مسئوليات كبيرة بينها مسئوليتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ثقافيا وفكريا للقيادة وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشـاط الاتحـاد الاشتراكى العربى وتحقيق التنسيق بين أوجه النشـاط الحكومى والشعبى لكى يزول التناقض الذى يتمثل فى القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة حتى يستقر بوضوح فكرا وعملا ، ان سلطة الحكومة هى امتداد لسلطة الشـعب وان اجهزتها جميعا ادوات لارادته .

مشروع التنظيم الشعبى ٢ يوليه سنة ١٩٦٢

اننا نريد اقامة حياة ديمقراطية سليمة ديمقراطية تعبر عن الشعب هي من الشعب والى الشعب .. هذه الديمقراطية متحررة من اعوان الاستعمار ومن العملاء .. ولهذا فنحن نستهدف اقامة حياة ديمقراطية سليمة لاننا فى الماضى كنا نشعر أن الديمقراطية التى اقامها الاستعمار بين أراضينا انما كانت ديمقراطية تعتمد على أعوان الاستعمار والعملاء ، وان الديمقراطية التى أقاموها وهم يحتلون بلدنا بقواتهم انما كانت الوسيلة ليسيطروا علينا بدلا من استخدام قواتهم المسلحة ، واننا كشفنا هذه الديمقراطية الزائفة فى الماضى .. ديمقراطية اعوان الاستعمار والعملاء .. الديمقراطية التى فرضها الاستعمار والتى كانت تسلم اغلبية الشعب للاقلية تحت اسم الديمقراطية ولهذا صممنا على أن نعمل على اقامة حياة ديمقراطية سليمة .. وكنا فى سبيل اقامة الديمقراطية السليمة نتخلص من آثار الماضى ونصفى آثار الاستعمار واعوانه .. اننا نسعى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة بمعنى انها من الشعب والى الشعب وليست لعملاء الاستعمار وليست ديمقراطية سخرت لتخدم دولة أجنبية او لتضعنا ضمن مناطق النفوذ .. وكلنا نعلم التاريخ الطويل الذى كانت الدول الأجنبية التى تريد أن تتحكم فينا تستخدم الاحزاب أو تستخدم بعض الاحزاب حتى تكون عاملة لها وعاملة لسيطرة نفوذها .

اننا اذا اردنا أن نقيم الديمقراطية الحقيقية انما هى ديمقراطية الشعب ولكن الأحزاب التى كانت فى الماضى او الاحزاب التى تعلن انها ترتبط بدولة أجنبية ليس لها مكان بيننا اليوم .. ان ديمقراطيتنا لابد أن تنبع من بلادنا وستكون وفق ارادة الشعب ، محققة لآماله ولن تكون مستوردة من نظريات دولة اجنبية او قائمة على قوى أجنبية ، ولن نقبل الديمقراطية السليمة الحقيقية .. الاحزاب التى كانت تعتمد على الدول الأجنبية ، لانها تمثل العملاء واعوان الاستعمار .. ولكننا نحن أبناء الشعب نقبل الديمقراطية

الحقة ونعمل من اجلها .. ديمقراطية تنبع من ارضنا ومن هواتنا ومن روحنا الروح العربية الخالصة .. ديمقراطية ليست زائفة ولكنها ديمقراطية حقة .. اننا اليوم ونحن نعمل لاقامة حياة ديمقراطية سليمة انما نعرف جيدا اننا نعني هذه الديمقراطية الخالصة واننا لن نقبل باية حال من الاحوال اعوان الاستعمار او العملاء او شعاراتهم الزائفة .

٣ مارس سنة ١٩٥٩
في بلدة سلنطة - سورية
في الاحتفالات بالعيد الاول لقيام
الجمهورية العربية المتحدة

سيادة الأغلبية :

لقد قامت هذه الثورة بعد أن طال حرمان أغلبية الشعب من أرزاقه ومن كرامته ومن آدميته .. لحساب فئة قليلة من الأسياد تحكموا فينا وفي آبائنا وأجدادنا وكان أبناء الشعب يئنون ويتوجعون ويكافحون ويناضلون من أجل عزتهم وكرامتهم .

ان هذا النضال إستمر طويلا لكي تسود الأغلبية من أبناء الشعب .. وثار من ثار .. وقتل من قتل ، ولم يستطع أحد القضاء على حكم الأقلية حتى قامت الثورة في صبيحة ١٩٥٢ فهزمت الاستبداد والاستعمار .

وحيث اننا وصلنا الى هذه النتيجة وتمكن الشعب من أن ينال حقوقه فلن نتخلى عن ذلك أبدا للأقلية ولا للمستبدين ، ولا للمستعمرين .. ستكون الأغلبية يدا واحدة وقوة واحدة وتحارب الضلال والفساد والاستعمار وستقف ضد الاحتكار والتحكم .

٤ يوليو سنة ١٩٥٥
في خريجي الدفعة الجديدة لكلية
الطيران الحربي ببلبيس

حق التصويت .. الانتخابي

فى الماضى فقد حق التصويت قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .. ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة لها واصبحت خديعة مضللة للشعب ..

تحت هذه الظروف اصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ - فى الريف كان التصويت اجباريا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض او وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان واولها أن يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه .

٢ - فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من أن يأتى باعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ - فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف . وفى الوقت نفسه فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب ، تحت ضغط الفقر جعل من حرية الاقتراع وهى أولى الضمانات لحريته أمرا مستحيلا او شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى التى تستند على حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين حتى من مـــلاك الأرض الصغار طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لســادة الأرض المتحكمين فى مصــيرها ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ومن ثم تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضـلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمـــال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا ان يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة كذلك فان مئـــات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الراسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج يشتريها راس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لصالحه ولقد واجهت الحركة النقابية التى كانت فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شـــديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

حرية النقد وحرية الصحافة :

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصـارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقـــد وتوصعت فى المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامساً وشاملاً .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها احـدثت الرا لا يقل فى صوره عما احدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة فى كونها عملية وأى الى ان أصبحت عملية راس مال معقدة .. أن الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع وراس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت أولا فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة « ثانيا » بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الأولى ولم يعد فى قدرتها الا ان تخضع لارادة راس المال المستغل وأن تتلقى منه وليس من جماهير الشعب وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

حرية العلم :

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى للعبث نفسه تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم نعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادنا لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها ..

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرات تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان في استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحت التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

« الميثـــاق »

ديمقراطية الشعب العامل !

ان عمق الوعى واصالة ارادة الثورة وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل معالم ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل كله .

اولا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .

ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

– أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

– أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

– ان يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ويقدر ان يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات .

ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته ، والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغى ان يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات وقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم انه من

المتحم ان تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها ومنعها من اية محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن ان تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لاتريد النزول عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة وتملك سلطة الدولة فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا انتزع منه لجأت الى حليفه الطبيعى وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية اولا وقبل كل شىء من جميع اسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية امام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا اى بوسائل العمل الديمقراطى على حين ان بقاء التصادم لا يمكن ان يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعصف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية وراس المال المستغل يجب ان يسقط ـ

ولابد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ـ

ان تحالف هــذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البـديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية ».

ثالثا : ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هــذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشــعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هــذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فعالياتها تحتم أن يتعــرض الدســتور الجـديد للجمهورية العربية المتحدة عنــد بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة :

١ ــ ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للاغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكبر لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه».

٢ ــ ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتـأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضـع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب

دائما قائد العمل الوطنى كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .. كذلك فان الحكم المحلى يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدى السلطة الشعبية فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها .

٣ — ان الحاجة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ — ان جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا : ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .. ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس باصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى اكتشاف حلولها .

كذلك فقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد وصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعي في قيادة النضال الوطني.

ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وانما اصبحت قوى العمل هي مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة في ارباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا : ان النقد .. والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ، لقد كان اخطر ما يعرقل حركة النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقدكانت سيطرة الرجعية علىالصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى اعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق امام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى اوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى الوقت نفسه استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب اعظم ادوات حرية الرأى ومكن اقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربى لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا . ان المفاهيم الثوريه الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها ان تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم بعد غايته اخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى ان تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تفرضها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق لكل مواطن فرد لا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لابد ان يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية او تعقيدات ادارية كذلك فان اللوائح الحكومية يجب ان تتغير تغييرا جذريا من الأعماق ، لقد وضعت كلها او بعضها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد باسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

ان العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نامية بالقيم الجديدة عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى اعماقه خلاقة مبدعة ينعكس اثرها على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى »

« الميثاق الوطنى »

الطليعة الاشتراكية :

ان الاتحـاد الاشتراكي العربي هو الطليعـة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها وتوجـه العمـل الوطني - وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكى العربى ـ كتنظيم سياسى شعبى ـ قوى الشعب العاملة ، وهم : العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية.

ويستهدف الاتحاد الاشتراكى العـــربى تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب .. لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها ، وللشعب فى غايتها واهدافها وتحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشـــعب العامل ، ودفع امكانيات التقـدم ثوريا لمصلحة الجماهير ، وحماية الضمانات التى قررها الميثاق وهى :

كفالة الحـد الادنى لتمثيل العمـال والفـلاحين فى جميـع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميـع مستوياتها . بحيث يراعى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى نفسه أن تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠ ٪ على الأقل باعتبارهم اغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الاساسية ويستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى أيضا تحقيق مبـــدأ القيادة الجماعية ودعم التنظيمـات التعاونية وارساء حق النقد والنقد الذاتى ونقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا وواجبـات الاتحاد الاشتراكى العربى هى أن يكون قوة ايجابية لدفع العمل الثورى وحمـــاية مبادىء الثورة واهدافها ، وتصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع والنضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى والانتهازية والرجعية التى تم اسقاطها ، ومقاومة السلبية والانحراف ومنع الارتجال فى العمل الوطنى .

وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق اهدافه فان العلاقات سواء بين الاعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم ؛ تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء ليسير الاتحاد الاشتراكى العربى بقوة نحو اهدافه الثورية .

واهم هذه المبادىء احترام الأقلية لارادة الأغلبية ، حتى لايكون هناك اى مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد ، وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، وهذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ، ولكنها وليدة الاقناع ، ولا تعطى للقيادات ، فى أى مستوى من المستويات ؛ حقوقا مكتسبة تقيم دكتاتوريات داخل تنظيمات الاتحاد والنظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها واخلاص الطليعة الاشتراكية ، والاستعداد للبذل والتضحية واقتناع الجماهير ؛ والعمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل ، والعمل على حل مشاكل الجماهير ، والعمل على استمرار الدفع الثورى لدى الجماهير واطلاعها على حقائق الامور ؛ وعدم فرض السلطة ، او ممارسة اى نوع من التعالى على جماهير الشعب العامل ، والاعتراف بالأخطاء والمبادرة الى اصلاحها .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى ؛ وهو السلطة الشعبية تقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب فى حين تقوم مجلس الأمة ـ وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية ـ بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفى خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع مستوياته يجد الميثاق ـ وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية

وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثوري - طريقه الى التطبيق العملي ..

وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي . وبحمله مسئولياته الطبيعية ووقوفه حارساً على الضمانات التى كفلها الميثاق ، وممارسته وظائفه بالاسلوب الديمقراطي . وانبثاقه عن الجماهير ، وتمثيله لامانيها وتعبيره عن ارادتها ؛ وتحقيقه لمبدأ سيادة الشعب وارسائه لقاعدة اساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي وهي ان الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكي وسيلة وغاية للنضال الوطني .

« من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي »

التنظيم السياسي الأم :

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الأم الذي يربط جميع سلطات الدولة فرئيس المدينة أو رئيس القرية يجب ان يكون عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يستطيع ان يحل مشاكل المدينة أو القرية ، ويتفاعل مع طلباتها ويلبي احتياجاتها ، وفيما يتعلق بالنقابات ينبغي أن يكون أعضاؤها اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي لتكون في الوطن وحدة كاملة .. تجمع كل المواطنين في الاتحاد وبناء على ذلك يكون الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الأم ، ومنه ينبثق كل القادة ، وبهذا نخلق وحدة فكرية ووحدة وطنية في بلادنا .

٤ يوليو سنة ١٩٦٢
مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

دعم البناء الاشتراكي

والتنظيم الشعبي سيكون فوق الاجهزة الادارية ، ولذلك ينبغي ان يكون في مستوى القيادة ولكى نشكل هذا التنظيم الشعبي علينا أن نبذل كثيرا من الجهد فالمهمة ليست يسيرة أو هينة ، انما هي عملية شاقة ، ومستمرة وتحتاج الى تعبئة الجماهير روحيا وفكريا كي تنطلق بكل امكانياتها الخلاقة وحتى لاتتسلل الى الاتحاد الاشتراكي الرجعية والانتهازية . وعلينا أيضا أن نعرف مشاكل الجماهير والطرق المؤدية الى حلها ..

واعتقد ان العمل الثوري يجب أن يخلق قيادات ، وهذه المهمة من أكبر المهام التي تواجهنا في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا ، وأود ان اقول ان الفرصة متاحة لكل الشباب ، ولكل القيادات لكي تعمل وتقوم بدورها الايجابي في العمل الوطني .. الفرصة متاحة لكي يدعم الشعب انتصاراته ويحقق انتصارات اخرى جديدة .. وساقوم بدوري في تدعيم هذه القيادات وحمايتها وصيانة تقدمها خلال التجارب حتى تصل الى حيث تستحق ..

وفي بلادنا ذخيرة من الشباب وينبغي أن يحمل كل فرد منهم مسئولية في تدعيم البناء الاشتراكي وبهذا يصبح الاتحاد الاشتراكي العربي وهو التنظيم الشعبي له كل المسئوليات ، قادر على القيام بدوره الفعال من اجل تطبيق الميثاق .

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢
حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر
الى شعب الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

صوت الفلاح

اننا نريد أن يصل صوت الفلاح صاحب الحق الطبيعي في الثورة والاشتراكية لكي تحل جميع مشاكله ، وذلك لاننا لا نستطيع القول بأننا نعرف كل مشاكل الجماهير في كل قرية وفي كل مدينة ؛ بيد انه من المحتم علينا العمل لحل هذه المشاكل حلا جذريا ، وعن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتنظيم تحالف قوى الشعب العاملة ، وبتكوين المجالس الشعبية في القرية والمدينة والمحافظة ، ومجلس الأمة نستطيع أن نسمع صوت القرية ، للمدينة والمحافظة ؛ كما نسمع صوت الشعب في مجلس الأمة .

الحرية للشعب

ان الحرية للشعب ، ولكن لا حرية لاعداء الشعب ، لا حرية للتحالف الاقطاعي ، او الراسمالي القديم الذي سيطر على مقدراتنا واستغل الشعب مئات السنين ، ونهب ثروة بلدنا ، وامتص دماء العامل والفلاح ؛ لكي يثرى ويحكم من أجل الحفاظ على مصالحهم الذاتية ..

اذن علينا ان ننظم انفسنا في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيما كاملا لنحمي المكاسب التي حققناها ، ونخطط لمستقبل افضل ، وفي الوقت نفسه نمارس الحرية الكاملة ..

تحالف قوى الشعب العاملة

وكل عنصر في الاتحاد الاشتراكي العربي له الحق في أن يرشح نفسه للانتخاب في جميع المستويات ، كما أن له الحق في الترشيح لعضوية مجلس الأمة . ولكننا لن نسمح للرجعية او لتحالف الاقطاع و الرأسمالية المستغلة أن تدخل في الاتحاد الاشتراكي العربي . فالاتحاد الاشتراكي العربي هو تحالف العمال والفلاحين

والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، بمعنى أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو طليعة قوى الشعب العاملة ..

ان الانضمام الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى اختيارى ، ولا اجبار فيه .. وبهذا يكون الاتحاد الاشتراكي العربى كتلة قوية لا تتيح للرجعية أن تنقض على الشعب ، أو تتحالف مع الرجعية فى الخارج ..

ان الرجعية والاستعمار يعتمد على بعض اعوانه فى البلاد العربية حتى تتدعم الرجعية ، لان الرجعيين فى البلاد العربية يعتبرون انتصار العدالة الاجتماعية وتحقيق الاشتراكية معناه القضاء على الرجعيين قضاء تاما فى جميع انحاء المنطقة العربية ..

ان الاتحاد الاشتراكي العربى هو الطريق الى الديمقراطية السليمة .. ديمقراطية الشعب ..

ان جميع قوى الشعب العاملة لها الحق فى ان تنضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى ، لاننا نستهدف تنظيم هذا التحالف لتكون الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب .

خمسون فى المائة للفلاحين والعمال

ان نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى مجلس الامة ، ضمان للديمقراطية السليمة . العمال والفلاحون الذين سلبت حقوقهم السياسية سنوات طويلة والذين كانوا دائما ضحايا لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل .. اليوم .. لهم ٥٠ فى المائة من جميع التنظيمات الشعبية ، ولهم ايضا ٥٠ فى المائة فى مقاعد مجلس الامة ، لانهم اصحاب المصلحة الحقيقية والاصلية فى الثورة وبالخمسين فى المائة المحددة لهم يكون فى استطاعتهم حماية المكاسب التى حققناها ، وبذلك نحمى الثورة ، ونبنى بلادنا بناء

سليما ، على أسس ثابتة ودعائم قوية من الحرية والعدل والاشتراكية .

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذى يمثل طليعة قوى الشعب العاملة ويعمل على تحقيق الميثاق ، وهو الدرع الواقى للديمقراطية السليمة ، ديمقراطية الشعب . الواقى من الديمقراطية الزائفة ، ديمقراطية الطبقة الواحدة ، التى ظلت تحكم حتى سقطت بقيام ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ .

ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم الذى يتألف من قوى الشعب العاملة ، من أجل بناء الوطن ، بناء سليما من أجل رفاهية أبناء الشعب جميعا ..

المجالس الشعبية

والى جانب الاتحاد الاشتراكي العربي توجد المجالس الشعبية ، والاتحاد الاشتراكي العربي له واجبات حددها القانون الذى ينظم التنظيم السياسى وينظم قوى الشعب العاملة حتى لا تتسلل الرجعية .

اما المجالس الشعبية فهى منتخبة من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي العاملين ، مجالس شعبية منتخبة فى القرية ، والمدينة والمحافظة ، وفى الجمهورية مجلس الأمة ، واختصاص المجلس الشعبى فى القرية هو مراقبة وتوجيه مجلس القرية ، والعمدة ، اى السلطة التنفيذية ، وبذلك نستطيع ان نحل مشاكل القرية .

ان فى القرية مشاكل ، ونحن نعتبر ان أهل القرية هم أقدر الناس على حل مشاكلهم اذا ما تعاونوا مع السلطة التنفيذية ، واذا وصل صوتهم الى السلطة التشريعية . وفى الماضى لم تكن السلطة

التشريعية فى الديمقراطية الزائفة تدافع الا عن مصالح كبار ملاك الارض والراسمالية المستغلة .

اما اليوم .. فالمجلس الشعبى المنتخب فى القرية ، تنتخبه كل القرية ، لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى القريـة تنتخبها كل القرية ، ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى المصنع ينتخبها كل المصنع ، وفى المحافظة ، والمدينة مجلس مدينة ومعه مجلس شعبى منتخب ..

المجلس الشعبى المنتخب غير تنظيم الاتحاد الاشتراكى ولكن هذا المجلس الشعبى عضويته مقصورة على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، لكى يناقش ويراقب ويوجه رئيس المدينة ، وبهذا تستطيع المدينة أن تعرف مشاكلها وتحلها وفقا لمصلحة الشعب ..

كذلك فى المحافظة يوجد مجلس اتحاد اشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة ومجلس شعبى منتخب فى المحافظة ، العضوية فيه مقصورة على اعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى - والانتخاب لعضويته انتخاب مباشر فى المحافظة . هذا المجلس الشعبى يراقب مجلس المحافظة ، ويستطيع ان ينقد ويوجه ويراقب .. وبذلك تحل مشاكل المحافظة ، واذا لم تحل ترفع الى السلطات العليـــا لحلها .

اما مجلس الامة فهو يمثل الجمهورية كلها ، وله أن يثير المشاكل التى لم يمكن حلها فى القرية ، أو المدينة ، أو المحافظة لحلها وفقا لمصلحة الشعب كله ..

٥ يناير سنة ١٩٦٢
خطاب السيد الرئيس فى احتفالات
السد العالى ـ اسوان

الاتحاد الاشتراكي العربي
والاتحاد القومي
وهيئة التحرير

ان هناك فارقا جوهريا بين الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي .. ان الاتحاد القومي لم يصبح وحدة سياسية متحركة أو وحدة ثورية ، بل حدث ان انفصل الاتحاد القومي عن الشعب ؛ فلم يكن للاتحاد القومي او هيئة التحرير فقط ارتكاز ثابتة ؛ فقد كنا نقول كلنا هيئة التحرير او كلنا الاتحاد القومي .. وكان معنا هذا انه لا يوجد اتحاد قومي ، لانه لا رابطة تربط لجان الاتحاد القومي بالشعب ..

وكانت هناك وساطات وطلبات ، فكل عضو في الاتحاد القومي يريد أن يقدم خدمات للمناطق التي يقيم فيها فحسب ، ولم يكن هذا هو الهدف من التنظيم السياسي . ان الهدف من اقامة تنظيم سياسي أن يكون هو الدرع الواقي لمبادئنا وثورتنا ..

وعندما قلنا نريد أن يكون الاتحاد القومي عبارة عن اطار من الوحدة الوطنية يجمع كل الشعب .. أي يجمع جميع المتناقضات والتصادمات . كان الأفراد الذين لهم نفوذ وعصبية ينضمون الى الاتحاد القومي ويسيطرون على لجانه ويعتبرون ان المسألة وجاهة ؛ لأنهم لايؤمنون بالثورة ومبادئها ؛ ان الانضمام الى التنظيم السياسي ليس وجاهة ، انما هو تكليف وعمل جاد من أجل تثبيت مبادىء الثورة والعمل على تحقيق الميثاق باعتباره أمل الشعب في حياة أفضل .

واذا قلنا اليوم كلنا هيئة التحرير او الاتحاد القومي ، فكأننا لم نفعل شيئا ، ونعود الى نقطة الابتداء ؛ في حين انه يجب علينا أن نستفيد من الدروس والتجارب التي مرت بنا ...

اننا نريد اقامة تنظيم سياسي سليم ؟ مبنى على الايمان الكامل والوعى الكامل ، وقائم على معرفة بالرسالة الواجبة ، والواجب المطلوب .

عضو الاتحاد الاشتراكى

ان هناك شخصا سلبيا ، وآخر لا يعنيه الا مصلحته الذاتية ؟ وآخر يؤمن بالثورة ومبادئها ، وفى الاتحاد الاشتراكى العربى لابد أن يكون جميع الاعضاء ايجابيين ، ويؤمنون بالميثاق ، وبمبادىء الثورة واهدافها ، لا مكان فى الاتحاد الاشتراكى العربى للانتهازيين أو الرجعيين او الاقطاعيين أو المستغلين ، لأن هؤلاء اذا انضموا الى عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى ، سيصبحون خطرا يهدد تنظيمنا السياسى ، هذا التنظيم الذى نريد ان يكون سليما من كل شائبة قويا كالصلب ، مؤمنا بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، عاملا على تحقيق اهداف الثورة .

اننا لا نريد اتحادا قوميا مهلهلا ، او لجنة بين اعضائها عداء وخصومة ؛ بل نحن نريد افرادا ثوريين مؤمنين بالميثاق .

ولذلك فقد قسمنا عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى الى عضو عامل وهو من له الحق فى الترشيح لمنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى وحق انتخاب اعضاء هذه المنظمات ويسدد الاشتراك الذى تقرره اللجنة التنفيذية العليا .

وعضو منتسب وهو من له حق انتخاب اعضاء منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى وليس له حق الترشيح لها .

الميثاق اساس العمل

وعلى عضو الاتحاد الاشتراكى العربى واجب لا مناص منه ؟ هو دارسة الميثاق والقيام بشرحه باستمرار للغير ، وأن يكون

متمسكا بالقيم الروحية والانسانية ، وان يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه ، وان يبذل قصارى جهده في تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي وما يكلف به من واجبات ؛ وأن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار ويتولى شرحها للغير وان يقبل قرار الأغلبية حتى ولو كان مخالفا لرايه ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان .. كما يشترط في عضو الاتحاد الاشتراكي العربي أن يضع مصالح الدولة ومصالح الاتحاد اى مصالح الجماهير فوق مصلحته الشخصية ، كما يشترط أيضا ان يخدم عضو الاتحاد الاشتراكي جماهير الشعب ، والا يعتبر نفسه طبقة فوق الشعب بل يجب عليه أن يخدم الشعب بروحه وقلبه ليوثق الروابط بين الشعب ويسمع من الشعب لكى يتعلم منه ، لأنه لا يمكن أن نتجاهل الشعب ، و لا نتعلم منه فاذا لم نتعلم من الشعب فاننا ننفصل عن القاعدة الشعبية .

النقد والنقد الذاتي

كما أن على عضو الاتحاد الاشتراكي العربي أن يقبل النقد بصدر رحب ويمارس النقد الذاتي لكى نصحح الأخطاء . فلا يوجد انسان منزه عن الخطأ وطالما نحن نعمل فلابد أن يوجد خطأ ؛ ومن الضرورى أن نصحح هذا الخطأ باستمرار ، والنقد والنقد الذاتي هو السبيل الى تصحيح الأخطاء ..

ومن المحتم على عضو الاتحاد الاشتراكي أن يعمل بكل قواه على أن يقف لأعداء الاشتراكية والثورة ، والحرية ، ويعتبر نفسه صاحب هذه الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكي العربي .

هذه هي الشروط التي يجب أن تتوافر في عضو الاتحاد الاشتراكي العربي حتى لا تحدث الأخطاء التي حدثت في الماضي .

وليس من شك انه في مقابل كل واجب حق ، واذا كنت قد تحدثت عن واجبات عضو الاتحاد الاشتراكي العربي فيجدر أن أتحدث عن حقوقه .. ان له الحق في أن يشترك في المناقشات ويعبر عن رأيه بصراحة ، لا يقيده اي قيد ولكني ماذا اعني بكلمة الرأي هنا ؟ .

ان على عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ان يتصل بالجماهير ويتعرف منى مطالب وآراء ومشاكل الناس ، ويقترح في داخل لجان الاتحاد الاشتراكي الوسائل لحل هذه المشاكل . كما ان له حق النقد ، وله ان يمارس حق نقد اي تنظيم للاتحاد ، حتى اللجنة التنفيذية العليا . ولكن عليه أن يقبل راي الأغلبية لأنه لا يمكن أن نصل دائما الى اجماع في الآراء .

ومن حقوقه أيضا ان ينتخب في جميع اللجان الموجودة في التنظيم حتى اللجنة التنفيذية العليا التي تنبثق عن المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ..

اما العضو غير العامل او غير المنتسب والذى يريد أن ينضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي فعليه أن يقدم طلبا للجنة او للوحدة التأسيسية المحلية التي تنظر في طلبه ، وترفضه وتقبله كعضو عامل ، او ترفضه لأنه مستغل مثلا .

ان هذا هو الطريق لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي بناء سليما لا مكان فيه للانتهازيين أو الرجعيين ، فان لهم القدرة على لم شعثهم في سرعة ، لكي ينقضوا على مكاسب الشعب .

ان على كل من يريد أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي ان يمارس هذه الحقوق ويقوم بهذه الواجبات .. ذلك

لأننا نريد الاتحاد الاشتراكى خلية ثورية حية ، وبهذا نستطيع ان نحمى بلدنا المستقل ، اننا لانقول .. الطوفان من بعدنا .. لأن التنظيم السياسى هو الذى يضمن استمرار هذه الثورة وتحقيق الاهداف التى نعمل من اجلها .

اما اللجان التاسيسة المحلية ، التى تتكون من الأعضاء العاملين ، الذين من بينهم يرشح أعضاء للجنة التنفيذية فى القرية ، والانتخاب يكون من حق كل الناس ، اى انتخاب عام من كل الشعب سواء فى القرية الأعضاء العاملين وغير العاملين - ولكن الترشيح للأعضاء العاملين ..

ان الهدف من كل ذلك هو اقامة تنظيم سياسى قوى للحفاظ على المكاسب والانتصارات التى احرزناها بكفاحنا ، ومن اجل اقامة مجتمع حر كريم ..

ان كل اللجان التنفيذية فى القرى تكون مؤتمر المحافظة ، وتنتخب اللجنة التنفيذية فى المحافظة ، وهذه اللجان الأخيرة تظل المؤتمر العام وتنتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ..

٤ يوليو سنة ١٩٦٢
مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى
الشعبية ـ القاهرة

الديمقراطية تعبر عن تحالف
قوى الشعب العاملة

لقد قلنا فى الميثاق لا حرية سياسية بدون حرية اجتماعية ، فتذكرة الانتخاب يؤثر عليها رغيف الخبز .. فالفلاح الذى لا يجد

قوت يومه يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض ؟ وبناء على ذلك لا يمكن ان نقول ان هذا الفلاح حر ، ولكن اذا أمن هذا الفلاح على يومه وغده أصبح حرا حرية حقيقية لأن فى استطاعته ان يعبر عن رايه فى صراحة ..

اننا اذا اردنا ان نقيم بين ربوع بلادنا الحياة الديمقراطية السليمة لابد ان نقضى على حكم الطبقة ولابد ان نحقق حرية الوطن وحرية المواطن .

ولقد قضينا على دكتاتورية الاقطاع ، ورأس المال كما قضينا على دكتاتورية الرجعية التى أقامت برلمانا زائفا وادعت ان هذه ديمقراطية ، لقد اقمنا اليوم بين ربوع امتنا التحالف الحقيقى لقوى الشعب العاملة التى حرمت من حقها الأصيل طوال السنين الماضية ، والتى حرمت من حقها فى السياسة ومن حقها فى ثروة بلدها .

اننا اذا حررنا الثروة ، ووسائل الانتاج ، والعامل والفلاح ؛ نستطيع ان نقول أن هناك امكانية لقيام حياة ديمقراطية سليمة .

ان الحياة الديمقراطية السليمة هى التى تعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة .. ان الديمقراطية الزائفة او دكتاتورية تحالف الرجعية ورأس المال كانت تمثل حكم الطبقة الواحدة .. وكان كل الشعب محروما من أن يمارس حقه السياسى ، أو ان يمارس حقا الاجتماعى .

لقد اغتصبت الطبقية منذ مئات السنين الثروات ، وسيطرت على ابناء الأمة اجتماعيا وحينماسيطرت اجتماعيا سيطرتسياسيا

لقد تمكنا من تطبيق الاشتراكية وبهذا أقمنا بين ربوع بلدنا الحرية الحقيقية ، حرية الوطن ، وحرية المواطن ، واننا بهذا نسير

من اجل اقامة الحياة الديمقراطية السليمة ؛ التى تتمثل فيما قلناه أن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب من الاقطاعيين والاستغلاليين ..

ان تحالف الاقطاع وراس المال فى مئات السنين الماضية سيطر على الحكم واخذ الفرصة ليسيطر على بلادنا .. ويتحكم فى الشعب ، ولكن حينما قامت الطلائع الثورية فى ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ استطاعت ان تقضى على الملكية الفاسدة وعلى حكم تحالف الاقطاع وراس المال واستطعنا أن نتحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؛ واستطعنا لأول مرة فى تاريخنا ان نبنى المجتمع الذى نريد ؛ مجتمع تكافؤ الفرص ، المجتمع الذى يملكه كل فرد من أبنائه .

٢١ فبراير سنة ١٩٦٣
عيد الوحدة الخامس
ميدان الجمهوريه ـ القاهرة

الفهرس

صفحة

١٧٥

الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ٣٠٠ الثمن ٥